الجمهورية الجـزائرية الديمقـراطية الشـعبية
وزارة التعليم العـالي والبـحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماسترالأكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومر اقبة التسيير

عنوان البحث:

الحوكمة و آثارها على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية

من أعداد:

- الطالبة بليل فاتن

تحت إشراف: د.مخالدي يحي

أعضاء اللجنة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	أ.معارفية الطيب	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	د. مخالدي يحي	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	أ.أزمور رشيد	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الدراسية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومر اقبة التسيير

قسم: السنة الأولى ماستر

عنوان البحث:

الحوكمة و آثارها على جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية

من أعداد:

- الطالبة بليل فاتن

تحت إشراف: د.مخالدي يحي

أعضاء اللجنة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	أ.معارفية الطيب	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	د. مخالدي يحي	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	أ.أزمور رشيد	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الدراسية: 2021/2020

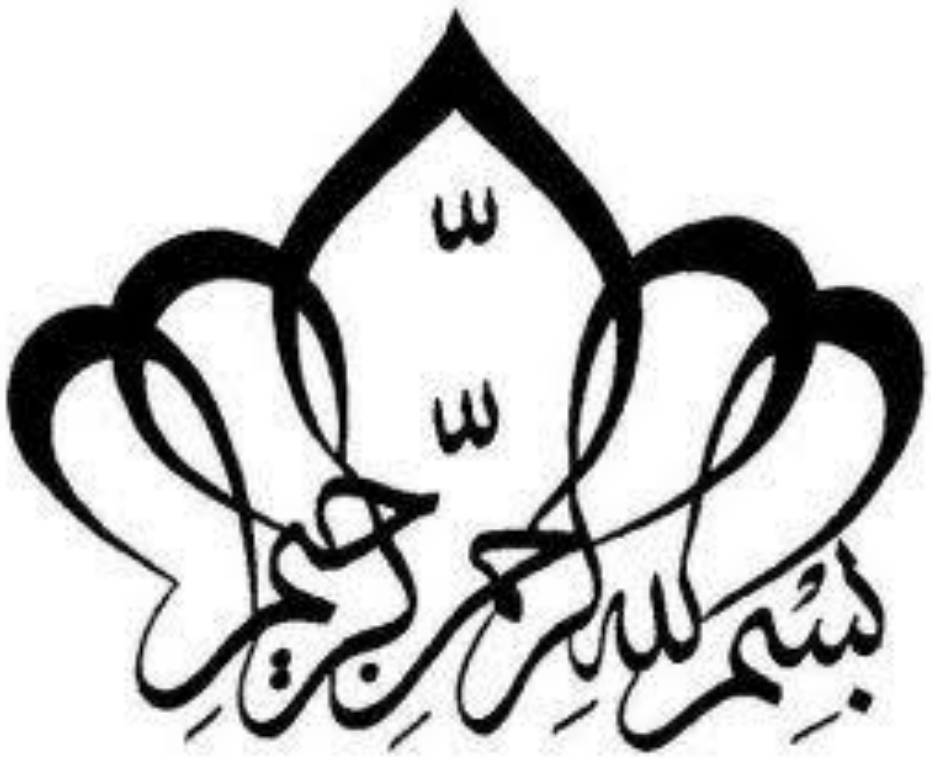
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى أستاذي الأستاذ يحي مخالدي على ما أفاض علي من علمه ووقته وجهده، فكان عونا لي وناصحا أمينا ساهم بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في انجاز هذا العمل.

فالحمد لله الذي لا عملا إلا بأمره ولا توفيق إلا بحكمه، فمنا الجد والكد ومنه التيسير والنجاح، فاللهم وفقنا لما تحبه وترضاه.

اهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه،

إلى أمي الغالية التي لم تبخل بشيئ، والله فقط من يقدر على جزاء صنيعها، أطال الله في عمرها وحفظها لنا

إلى إخوتي الأعزاء، والى ابناء اختي نسرين,زكرياء

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

الفهرس

قائمة المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
قائمة المحتويات	05
قائمة الجداول	06
قائمة الاختصارات و الرموز	07
المقدمة العامة	15
الفصل الاول مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات	17
تمهيد	18
المبحث الاول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	19
المطلب الاول : ما هي حوكمة الشركات	19
المطلب الثاني : محددات و مقومات الحوكمة و إبعادها	39
المبحث الثاني : الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات	43
المطلب الأول : ضوابط حوكمة الشركات	43
المطلب الثاني : تجارب بعض الدول و الجزائر في تطبيق الحوكمة	51
الفصل الثاني جودة المعلومات المالية و علاقتها بحوكمة الشركات	59
تمهيد	60
المبحث الاول : جودة المعلومات المالية	61
المطلب الاول : مفاهيم أساسية و علاقتها بحوكمة الشركات	61
المطلب الثاني : ماهي جودة المعلومات المالية	65

المبحث الثاني : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية	70
المطلب الأول : علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة و دور آلياتها	71
المطلب الثاني : انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة المعلومات المالية	78
الخاتمة العامة	81

قائمة الأشكال:

الشكل	الصفحة
البعد التقليدي لحوكمة الشركات من منظور التوسع في حركة إدارة الشركة	34
المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	43
ركائز حوكمة الشركات	48
مبادئ حوكمة الشركات	52
الاطراف الفاعلة داخل الشركة و علاقتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر	58
الاطراف الفاعلة الخارجيين و علاقتهم المتبادلة , وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر	59

قائمة المختصرات:

الرمز	الرمز باللغة العربية
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
COSO	لجنة حماية التنظيمات الإدارية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IIA	معهد المدققين الداخليين
IIF	مؤسسة التمويل الدولية
FASB	هيئة معايير المحاسبة المالية
AAA	الجمعية الأمريكية المحاسبية

قائمة الجداول :

لجدول	الصفحة
المعايير الاساسية لحكم ال د في الشركة ,و المحددة راش في ميثاق الحكم الراشد للشركة فيا الجزائر	57

المقدمة العامة

المقدمة العـــــــامة

إن آثار العولمة من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبع ذلك من تحرير الأسواق المالية أتى إلى توسع حجم الشركات و زيادة فرصها في تحقيق الأرباح و انفصال الملكية عن الإدارة. دون أن ننسى الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم حيث أرجع المختصون حدوثها إلى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة، حيث أن الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية و ذلك خلاف الحقيقة، إضافة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة و الإشراف و نقص الخبرة و المهارة، و بالتالي افتقاد هذه الشركات مصداقية الجدوى المالية لها و افتقاد الشفافية و الثقة في كل ما يتصل بقوائمها المالية و إجراءاتها في المحاسبة و المراجعة.

و بالتالي لابد من بناء إطار تنظيمي يجعل إدارة الشركات و مراقبتها " حوكمة الشركات " يرقى للمستوى الذي يضمن حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح و تحسين آدائها و ممارستها المالية والمحاسبية، و توفير الشفافية و إعادة الثقة و تعزيز مصداقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية ،وهنا تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات كالية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تتناول موضوع يخص تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، عن طريق إبراز ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات و الالتزام بالمبادئ الخاصة بها في البيئة الاقتصاد الجزائرية ، و هذا من أجل تقديم قوائم مالية لأصحاب المصالح تتسم بالخصائص النوعية للقوائم المالية. ونلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

- حوكمة الشركات و تأثيرها الايجابي على جذب الاستثمارات و دعم القدرات التنافسية للشركات؛
- حوكمة الشركات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تعزيز الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة؛
- توضيح أهمية حوكمة الشركات في تهذيب الممارسة المحاسبية و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة ، اذ هذه الأخيرة تنعكس على جودة التقارير المالية و تعزيز الإفصاح؛
- توضيح أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق و نزاهة المعلومة المالية المعروضة و للحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوي المصالح في الشركة.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

و تتجلى فيما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع و ارتباطه بمجال تخصص المالية و المحاسبة؛

- الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد الاستثمارات الأجنبية ودعم القرارات التنافسية للشركات و المؤسسات الوطنية؛
- رصد و تشخيص مصداقية و جودة المعلومات المالية وما لها من دور إيجابي على الاقتصاد الوطني كما تخدم جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم اعتماد القوائم المالية للمؤسسات.

➢ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- التعرف على ايجابيات حوكمة الشركات و كيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات مالية ذات جودة و مصداقية عالية بغرض إعادة الثقة فيها؛
- عرض آليات حوكمة الشركات لما تلعبه من دور هام في تحقيق جودة المعلومات المالية.

➢ **دراسات سابقة:**

نشير إلى انه في حدود اطلاعنا على ما اجري من بحوث سابقة على مستوى بعض كليات في هذا المجال نجد :

- عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرة ، بغداد، 1998 ، ص 42.

العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تلاءم المعلومات المحاسبية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة ، ومن هنا تقع على المنشأة مهمة توجيه وتطوير إمكانياتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه .

- يوسف علي محمد," استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي كإطار للتنظيم المحاسبي",رسالة الدكتوراه,جامعة قناة السويس ,مصر,2005,ص222 عالج يوسف علي محمد ,العلاقة الموجودة بين الملكية و الادخار في الشركة و ضرورة الفصل بينهما الى جانب توضيح حقوق الأطراف ذوي المصالح و علاقتهم بالشركة .
- زلاسي رياض: "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية" دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010.

تطبيق حوكمة المؤسسات يحقق مزايا مختلفة أهمها الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية. تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا لاهتمام لجنة المعايير المحاسبية

الدولية بالإفصاح المحاسبي أحد ركائز حوكمة المؤسسات من خلال معايير المحاسبة الخاصة به.

- **إشكالية البحث:**

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية لدى الشركات ؟

- **الأسئلة الفرعية:**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- هل تحرص الشركات على توفير معلومة مالية ذات جودة بتطبيقها لآليات حوكمة الشركات؟

- **فرضية الدراسة:**

يمكن للحوكمة أن تكون أداة أساسية في تحقيق جودة المعلومات المالية مما يساهم في إتخاذ قرارات فعالة لدى المؤسسات الاقتصادية.

- **منهج البحث:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يرتبط بالظاهرة محل الدراسة قصد وصفها و تفسيرها للوصول إلى أسبابها و العوامل التي تتحكم فيها، و قد تم توظيف هذا المنهج في الفصل الأول، حيث تطرقنا الى وصف و تفسير موضوع الحوكمة.

أما في الفصل الثاني فقد استخدمنا جميع البيانات و المعطيات جودة المعلومات المالية.

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة هي :

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة؛
- عدم توفر المراجع السابقة.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات ((corporate Governarice)، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي و هذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة الناشئة خاصة في ظل التحول إلى النظام الرأسمالي كبر حجم الشركات، نمو الشركات الكبيرة والخاصة، و كذلك في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من الشركات.

أنت هذه الأحداث إلى اهتمام العديد من الاقتصاديين و المحللين الماليين و الخبراء بدراسة أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد و الشركات و اقتصاديات الدول ككل.

و لتوضيح الجانب النظري لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي الحوكمة الشركات

المبحث الثاني : الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات

المبحث الأول : الإطار المفاهمي لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهم مواضيع الحديثة في المجال المالي و المحاسبي, نظرا لما تمثله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني .

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور حوكمة الشركات و مفهومها في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتعرف على محددات و مقومات و إبعاد حوكمة الشركات و الإطراف الرئيسية لها.

المطلب الأول: ما هي حوكمة الشركات

من أجل محاولة الإلمام بمفهوم حوكمة الشركات سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لحوكمة الشركات، ثم إلى المراحل التي مر بها هذا المفهوم منذ ظهوره، إضافة إلى استعراض المبادئ التي يقوم عليها هذا المفهوم.

فرع الأول :نشأة حوكمة الشركات و تطورها التاريخي

لقد جرى بين الباحثين أن تنسب نشأة مجال البحث حول حوكمة الشركات إلى النقاش الذي افتتحه كل من الأمريكيين) (Means & Berleعام 1932، حول آثار الفصل بين وظائف الملكية واتخاذ القرار، الذي ميز شركات الأسهم الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يترتب عن هذا الفصل خطر سلب حقوق صغار المساهمين من قبل المسيرين، الذين يعملون على التملص من أي رقابة، وهو ما أدى إلى تدخل المشرع الأمريكي لحماية صغار المساهمين عن طريق إنشاء لجنة الأوراق المالية SEC، ثم لجنة عمليات البورصة فيما بعد[1].

وفي عام 1976 قام كل من Jensen & Mechlingبدراسة خلصت إلى وجود علاقة بين لجان التدقيق وممارسة الوظائف الإدارية بكفاءة والقرارات الناتجة عنها.[2]

أما عام 1977 فقد ظهر قانون مكافحة ممارسات الفساد في أمريكا، كنتيجة للتحريات الكثيرة، فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وكذا تحديد الإسهامات غير المشروعة وتقديم الرشاوي لبعض المسئولين، وعليه فقد تضمن هذا القانون قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في

[1] نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مصر، العدد 8، 2003، ص. 48.

[2] مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، سوريا، 2008، ص، 93

الشركات، وقد تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية عام 1985.[1]

وفي عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية ((COSOالمعروفة باسم لجنة تريدواي)(Treadway Comission، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.[2]

ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات ((Cadburyفي ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان: "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات"

(The Financial Aspects of Corporate Governance)، وبالرغم من أن التوصيات التي يتبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات المدرجة أسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات.[3]

كما ظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات ومجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك أن الأمر لم يقتصر على و.أ.م بشأن الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تقوم به حوكمة الشركات في التقليل أو الحد من الانحرافات المالية والإدارية، حيث ظهرت العديد من التقارير في كل من كندا وفرنسا وألمانيا وايطاليا والعديد من دول أمريكا اللاتينية، ودول شرق آسيا، عن طريق الهيئات العالمية والبورصات الدولية بها.

وفي عام 1999 اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع البنك الدولي، على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حوكمة الشركات فيها.

وعلى إثر الانهيارات المالية الكبرى والفضائح المالية التي اجتاحت كبريات الشركات العالمية عام 2002، أخذ مفهوم حوكمة الشركات بعدا آخر، حيث تم تشخيص أسباب وقوع هذه الانهيارات والتي تعود إلى تدني أخلاق الإدارات، ارتكاب أخطاء محاسبية، العبث والغش، تواطؤ مكاتب المحاسبة والتدقيق الأمر الذي أفقد الثقة لدى جموع المستثمرين في الأنظمة الإدارية

[1] أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحال باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20- 21 أكتوبر 2009، ص. 6.

[2] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2009، ص. 14.

[3] محمد مصطفى سليمان, نفس المرجع ص17.

والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قراراتهم الاستثمارية في البورصات الأمريكية وحتى البورصات العالمية الأخرى. ومن ثم تم إصدار (Sarbanes Oxley Act) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

إلا أنه يمكن الجزم بأن التقرير الصادر عن (OECD) عام 1999، بعنوان مبادئ حوكمة الشركات

(Principles of Corporate Goveminee)، هو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.

مر مفهوم حوكمة الشركات بالعديد من المراحل حتى وصل إلى أهميته الحالية ومستوى الاهتمام الذي هوعليه اليوم ويمكن إيجاز المراحل التي تطور من خلالها الاهتمام بحوكمة الشركات كالتالي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل نظرية الوكالة(قبل 1932).

في هذه المرحلة لم تكن قضية فصل الملكية عن الإدارة قد برزت إلى العلن بشكل واضح لكن بوادرها بدأت تظهر، حيث تميزت هذه المرحلة بظهور المصانع الحديثة كنتيجة للثورة الصناعية وتجميع الحرفيين والعمال في مكان واحد وبذلك ظهرت منشآت كبيرة، هذه المنشآت سرعان ما احتاجت إلى مصادر للأموال من أجل توفير المواد الأولية وتطوير منتوجاتها والنمو والتوسع،وبذلك ظهرت المصارف ثم الأسواق المالية التي تمكن من خلالها أصحاب المشاريع الصناعية الكبيرة من الحصول على مبالغ مالية كبيرة من أشخاص عاديين لتمويل مشاريعهم، وخلال هذه الفترة ظهرت شركات الأموال وأهمها شركات المساهمة التي أدت إلى انفصال الملكية عن التسيير بشكل رسمي حيث يسلم المساهمين إدارة الشركة إلى مديرين يعملون مقابل أجر، هؤلاء المديرين قد يكونون من المساهمين أو من غيرهم. وتم تنظيم العلاقة بين الملاك والمسيرين بشكل قانوني من خلال الجمعية العامة للمساهمين ومجلس إدارة الشركة .

لكن هذه الهياكل لا يمكن أن تضمن وحدها مشكلة المسيرين لن يقوموا بالعمل في ملك غيرهم كما لو كان ملكهم، وكان آدم سميث قد تطرق إلى هذه المشكلة حيث رأى أن المسير الذي يعمل لصالح غيره لا يمكن أن ننتظر منه أن يتصرف كما لو كان يعمل لصالح نفسه ولا بد من وجود هامش بين الحالتين، إذ يمكن أن يتصرف المسير لمصلحة نفسه وضد مصلحة الملاك، فتم الاستعانة بالمدققين أو المراجعين الخارجيين من أجل حماية حقوق المساهمين، لكن ذلك لم يكن كافيا مما مهد للمرحلة التالية وهي مرحلة التأصيل النظري للعلاقة بين المساهمين والإدارة والبحث في مشاكلها وطرق حلها من خلال نظرية الوكالة.

المرحلة الثانية: مرحلة التأصيل النظري لحوكمة الشركات(1932 - 1992).

بدات هذه المرحلة بظهور البوادر الأولى نظرية الوكالة سنة 1932 حيث قامA.BERLE و . G Means بالبحث في العلاقة بين الساهمين والمسيرين والمشاكل الناجمة عنها وأصدرا كتابهما المسمىTHE MODERN CORPORATION AND PRIVATE PROPERTY

سنة 1932 ، وهما بذلك يعدان أول من تطرق إلى علاقة الوكالة بين الملاك والمسيرين والمشاكل الناتجة عنها والحلول الممكنة. ليقوم بعد ذلك في سنة 1976 م الاقتصاديان الأمريكيان Meckling و Jensen الحائزان على جائزة نوبل للاقتصاد بتأكيد نظرية الوكالة وا عطاء أول تعريف لعلاقة الوكالة، ثم بعدها طور FREEMAN نظرية الأطراف ذات المصلحة سنة 1984 والتي وسعت علاقة الوكالة وأضافت أطراف أخرى يهمها أداء الشركة بالإضافة إلى المساهمين، وخلال هذه الفترة كان هناك تطبيق متزايد لممارسات حوكمة الشركات إلى أن أصبح يطبق جزء كبير منها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. وكان هناك شعور متزايد بأهمية تطبيق هذه الممارسات لحماية الشركات من الفشل المالي والإداري وبالتالي حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة،[1] خصوصا بعد الأزمات والانهيارات التي مست العديد من كبريات الشركات في هذه الفترة، لكن لم يكن مصطلح حوكمة الشركات أو ما شابهه مستعملا بكثرة كما لم يكن هناك بعد تعريف محدد له حتى يضم هذه الممارسات في إطار موحد ويسهل بالتالي تعميم تطبيقها، إلى أن قامت بتعريفه لجنة كادبوري (Cadbury)والتي شكلت لدراسة أسباب إفلاس كثير من الشركات الكبيرة في بريطانيا مطلع التسعينيات؛ حيث قامت سنة 1992 بإعطاء أول تعريف لمصطلح حوكمة الشركات وتوالت بعد التعريفات لتجعل من حوكمة الشركات مفهوما واضحا وتمهد للمرحلة التالية وهي تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات.

المرحلة الثالثة: تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات (1992 - 2002).

ابتداء من سنة 1992 تزايد الاهتمام بشكل واضح بمفهوم حوكمة الشركات لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار العديد من الشركات العملاقة و إخفاقها في تحقيق أهدافها، أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار وسوء استخدام الإمكانيات والموارد من طرف إدارة هذه الشركات، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمبادئها الخاصة بحوكمة الشركات سنة 1999 م.[2]

هذه المعايير تبنتها العديد من الدول بما فيها الدول النامية، كما سارعت العديد من المنظمات الأخرى إلى إصدار مبادئها الخاصة بما فيها المنظمات المحاسبية التي وضعت مبادئها من أجل تحقيق أهداف الحوكمة. لكن جاءت الأزمات التي ضربت الكثير من الشركات العالمية والأمريكية خصوصا في عامي 2001 و 2002 لتنقل العالم إلى مرحلة التأكيد على حتمية الشركات وضرورة تفعيل وإصلاح هذا المفهوم.

المرحلة الرابعة: مرحلة التأكيد على حتمية حوكمة الشركات وإصلاحها (2002).

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007، ص ص. 25 - 27.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش , حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، مرجع سابق ,ص18-19

بعد الأزمات التي هزت كبريات الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية عامي 2001 و 2002 وأدت إلى تضرر الملايين من المساهمين والإضرار بالاقتصاد الأمريكي كله، تبين أنه لا يوجد بديل عن تفعيل حوكمة الشركات، وبدأ التفكير في إصلاح هذا المفهوم من أجل ضمان التزام الشركات بالمعايير التي تساعدها على الاستقرار والنمو وتدعيم قدراتها التنافسية وتجنب السلوكيات اللاأخلاقية التلاعبات المحاسبية. وازدادت المناقشات حول حوكمة الشركات بين صانعي السياسات الاقتصادية وفي المنابر العلمية المختلفة، وتم تبني مفهوم حوكمة الشركات من قبل العديد من اللجان والمؤسسات والمعاهد من أجل تقديم إرشادات لتفعيل تطبيق الحوكمة وتجنب الأزمات الناتجة عن عدم تطبيقها. حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتعديل مبادئها سنة 2005 ، وجاءت أزمة عام 2008 لتضيف مزيدا من التأكيد على أنه لا مناص من حوكمة الشركات من أجل تجنب الأزمات والفضائح المالية والأخلاقية التي قد تودي بالاقتصاد العالمي بأسره.

فرع الثاني :مفهوم حوكمة الشركات و أسباب بروزها

لقد حظي مصطلح حوكمة الشركات، باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحللين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك. وقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، الذي فرض نفسه وأوجد ذاته تناغما مع لفظي العولمة (Globalization) والخوصصة (Privatization) ، اللذان دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما.

ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية، بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة.

وجدير بالذكر أنه لا توجد ترجمة عربية تنطبق تماما على مصطلح الحوكمة، كما جاء بمعناه في اللغة الانكليزية، حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل: الحكم الرشيد، الإدارة الحكيمة، الضبط المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، القواعد الحاكمة للشركات، أسلوب الإدارة المثلى، وعليه فقد وجد ما يقارب خمسة عشر معني في اللغة العربية لتقسير المصطلح.

أولا: مفهوم الحوكمة

- **المفهوم اللغوي:**

مصطلح الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه البحث في اللغة، وهو مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معان.[1]

والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب، منها:[2]

- ✓ الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- ✓ الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها؛
- ✓ الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك. من خلال تجارب سابق؛
- ✓ التحاكم طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

ويعود لفظ كلمة حوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج، وما يمتلكه من قيم نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهدته وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد الأخطار التي يتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل إلى الميناء أطلق عليه (Good Govermer)من قبل التجار وخبراء البحار، من هنا تجلت بدايات الحوكمة في علوم البحار ومدارس التعليم والتدريب وكذلك القوانين البحرية، فكانت أول ما تعني في هذه البدايات مجموعة من القيم النبيلة الراسخة، والأعراف والتقاليد البحرية.[3]

وبالرغم من عدم ورود لفظ الحوكمة في القواميس العربية على هذا الوزن (فوعلة)، إلا أن المعنى العام لها من مادة لفظ حكم، الذي يعني منع الظلم والفساد أو مارس السلطة، وهو المتفق عليه اصطلاحا لكلمة حوكمة التي تهدف إلى توجيه ممارسات الإدارة والسيطرة على عملياتها ومنع الفساد أو التلاعب فيها، ونتيجة لعدم وجود رؤية موحدة في ترجمة مصطلح Corporate) (Governanceإلى اللغة العربية فقد استحسن رئيس مجمع اللغة العربية المصطلح الأكثر شيوعا وهو حوكمة الشركات وأقره في أواخر سنة 2002،[4] وأصبحت مستخدمة منذ ذلك الوقت في معظم

[1] أمجد حسن عبد الرحمن محمد، أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث ، العدد الثاني، جامعة عين شمس، مصر، أبريل 2012، ص45.

[2] علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص. 24.

[3] محسف أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005 ،ص. 7

[4] محمد عبد الحليم عمر ، حوكمة الشركات: تعريف مع إطلالة إسلامية، ورقة عمل مدرجة في الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 23 أبريل 2005، ص37

الكتابات. إلا الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"،[1] والتي يمكن من خلالها أن نقدم شرحا لغويا لمصطلح "حوكمة" على أنها تلك العلمية التي تمكن من الضبط والمراقبة من خلال مجموعة من الأسس والتعليمات بهدف تحقيق الرشد وتدعيم الشفافية والمساءلة.

- **المفهوم الاصطلاحي:**

يستخدم مصطلح حوكمة الشركات ليشير في معناه العام، إلى نظام متكامل من السياسات والنظم والإجراءات التي ترتبط بالنظم داخل الشركة وخارجها واليات اتخاذ القرارات لحماية مصالح أصحاب المصلحة، وليشير في معنى محدد إلى مجموعة من الآليات التي تعمل على ضمان مصالح حملة الأسهم ازاء السلوك النفعي الذي قد تسلكه الادارة باعتبارها القائمة على ادارة الشركة وفقا لنظرية الوكالة.[2]

اما على المستوى الدولي، فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات، نظرا لتعدد الجوانب التي تتعلق بمصطلح حوكمة الشركات، سواء كانت تنظيمية، أو مالية، أو اقتصادية أو اجتماعية، أي أن حوكمة الشركات تستمد معظم مفاهيمها من فروع المعرفة الأخرى. وبهدف تسليط المزيد من الضوء على هذا المصطلح، ارتأينا أن نستعرض تعاريف مختلفة للعديد من الباحثين في أدبيات هذا الموضوع، ومن دون شك أن تنوع الباحثين واختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم العلمية والبيئة التي ينتمون إليها أدى إلى ظهور تعريفات متنوعة، غير أنها متكاملة في الوقت نفسه، نذكر منها ما يلي:

- **المفهوم الإداري**

يركز هذا المفهوم على توضيح العلاقة بين الملكية والإدارة في الشركة وضرورة الفصل بينهما إلى جانب توضيح حقوق الأطراف ذوي المصالح وعلاقتهم بالشركة.[3]

وفي هذا الصدد جاء التعريف كما يلي: "حوكمة الشركات هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلقي الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين".

---

[1] عزالدين فكري تهامي، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية. دراسة تحليلية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث، جامعة الأزهر ، القاهرة، يوليو 2008، ص. 215.

[2] عدنان بن حيدربن درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

[3] يوسف علي محد، استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي كإطار للتنظيم المحاسبي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر، 2005، ص. 222,

ويعرف البعض الآخر الحوكمة بأنها: "نظام يستمد ركائزه الخاصة بتحديد مهام ومسؤوليات مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية .

وهناك من يرى أن: "الحوكمة هي بمثابة عملية إدارية(Managerial Process) ، تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها، من أجل سلامتها وضمان حقوق المساهمين فيها، وهي عملية تتم من خلالها مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والتوجيهات والتعليمات التي تصدرها جهة الإدارة لتحكم أداء العمل في كافة المستويات، بما يضمن حسن القيام بالأعمال، واستيفاء الحقوق وأداء الالتزامات بشكل سليم، من خلال التزام مهني وقانوني وأخلاقي يلتزم به الجميع بما فيهم مجلس الإدارة وأعضائه والمديرين التنفيذيين، وكذا العاملين في نظام المحاسبة والمراجعة وما يتصل أيضا بمراجعي الحسابات الخارجيين.[1]

وفي السياق نفسه نجد أن حوكمة الشركات تمثل نظاما للتوجيه والتحكم والرقابة على أنشطة الشركات المساهمة، ودعم تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص، وأصحاب

المصالح الأخرى بشكل عام.[2]

على ضوء التعاريف السابقة فالحوكمة في علم الإدارة تعني مجموعة من القواعد والقوانين التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح من ناحية أخرى، وبذلك فهي تبحث في الآليات الكفيلة للحد من تضارب المصالح فيما بين الإدارة وحملة الأسهم، وكذا لضمان تحفيز الإدارة نحو الأداء المميز من جهة، والحيلولة دون الوقوع في المحظور الذي يؤدي إلى إضرار في أداء الشركة من جهة أخرى، كما تشير إلى البحث عن أفضل الممارسات لتحسين الإصلاح والشفافية وحماية حقوق صغار المساهمين.

- المفهوم القانوني

يشير هذا المفهوم إلى المنظور القانوني والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، فيعرفها أصحاب هذا الاتجاه بأنها : "مجموعة النظم والإجراءات والآليات القانونية التي لكي تطبق متفردة أو مجتمعة من قبل الأطراف الثلاثة التي تحكم الشركة وهي

[1] عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009، سن، 463

[2] عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 31

الجمعية العامة (مجموع المساهمين) ومجلس الإدارة، والإدارة العمومية وذلك في الشركات عموما والشركات المساهمة على وجه تصمم الخصوص[1].

وبعبارة أخرى يشير مفهوم حوكمة الشركات قانونا إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.

وجاء في تعريف آخر أن حوكمة الشركات تمثل "مجموع الهياكل التي تدير العقود والمعاملات التي تنشأ بين الشركة ومديرها، وتنطبق الحوكمة على جميع الميكانيزمات التي يكون هدفها تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين، بعبارة أخرى القرارات التي تحكم سلوكاتهم أو تصرفاتهم وتعرف تبعا لذلك سلطاتهم التقديرية".[2]

بناءا على ما ورد أنفا، فإن حوكمة الشركات وفق هذا المفهوم تسعى إلى تحديد كيفية تنظيم العلاقة بين كافة الأطراف، حيث أنها تظهر في مجموعة من العلاقات التعاقدية والمبادئ والمعايير التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح ذوي العلاقة مع الشركة.

- **المفهوم المحاسبي:**

يشير مفهوم حوكمة الشركات من المنظور المحاسبي إلى أنها تركز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة الشركات في الأجل الطويل.[3]

وفي هذا الشأن يرى محمد مصطفى سليمان أن حوكمة الشركات هي: "مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي، بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين".[4]

[1] صنهات بدر العتيبي، الشركات تخطئ والمساهمون يضرسون، جريدة الرياض، السعودية، 10 ماي 2005، ص1.

[2] CharreauxGérard, le gouvernement des entreprises «Corporate Governance »: théories et faits, economica, paris, 1997, pp. 421 – 422

[3] Stefan Beiner, and others, An Integrated Framework of Corporate Governance and Firm Valuation, Evidence from Switzerland Working paper, n° 34, 2004,

[4] مجد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006،ص. 15.

إذن يركز هذا المفهوم على الجانب المحاسبي للحوكمة من حيث توفير حماية لأموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة بما يضمن عدم استخدامها في مجالات أو استثمارات غير آمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة.[1]

وبصيغة أخرى أكثر تحديدا، يقدم مصطلح حوكمة الشركات وفق هذا المنظور إجابات لعدة تساؤلات من أهمها:

- ✓ كيف يضمن المساهمون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟
- ✓ كيف يتأكد هؤلاء المساهمون أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟
- ✓ كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟

وجدير بالإشارة أن مفهوم حوكمة الشركات يستمد أكثر من ركيزة من علم المحاسبة، فالركيزة الأساسية التي يقوم عليها وهي تحقيق التوازن بين مصالح الملاك ومصالح الأطراف الأخرى مستمدة من النظريات المحاسبية، كالنظرية الإيجابية (Positive Theory(ونظرية الوكالة (Agency Thcory)، اللتين تؤكدان كما يرى (Cornelius & Kaeght) ضرورة وضع الضوابط في العلاقات التعاقدية التي تكفل تحقيقالتوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بالقدر الذي يؤدي إلى الحد من ظاهرة تضارب المصالح فيما بينها، أما الركيزة الأخرى لمفهوم الحوكمة المستمدة من علم المحاسبة فتتعلق بالضوابط اللازمة لتوفير عنصري المصداقية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة التي تصدرها الشركات، يرى (Glassgow) أن وجود نظم محاسبية منتظمة في الشركة تدعمها معايير مهنية مقنعة ومقبولة، تحكم تطبيقها في الممارسة المهنية سيحسن من مصداقية مخرجات هذه النظم بشكل ينعكس إيجابا على نظام الحوكمة فيها، وذلك سواء من حيث الفاعلين (Effectiveness)، عن طريق تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات الصلة، أو من حيث الكفاءة (Efficiency)عن طريق تعظيم القيمة السوقية للشركة وتعزيز فرص استمراريتها بالقدر الذي يجعل الفوائد المحققة من النظام وتفوق النفقات المدفوعة في تصممیه وتنفیذه.[2]

من هذا المنطلق تعرف حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات لحماية أموال المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن موقف الشركة المالي.[3]

- **المفهوم الاقتصادي:**

[1] سالم بن سلام بن حميد الفميتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2010، ص

[2] محمد عطية مطر،دور الافصاح عن المعمومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العممي الميني الخامس حوئ:التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان ، ص، 463.

[3] عدنان حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 22

ينظر إلى حوكمة الشركات على أنها أحد حقول الاقتصاد، الذي يعني في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال استخدام آليات معينة للحوافز.[1]

أما (John) فقد عرف حوكمة الشركات بأنها: "حقل من حقول الاقتصاد ويبحث في كيفية ضمان تحفيز الإدارة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز وتكوين الهياكل التنظيمية وتحسين الأداء المالي .[2]

ويعرفها بعضهم بأنها: "حزمة من القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات والأطر الأخلاقية الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز في أداء الشركات المساهمة العامة، وذلك عن طريق اتباع الأساليب والوسائل الملائمة والفعالة لتنفيذ الخطط والبرامج وتحقيق الأهداف المرغوب بها بأعلى جودة وأقل تكلفة".[3]

وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاته السيد كما يلي: "هي مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط (Discipline) والشفافية (Transparency)والعدالة(Fairness) ، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل.[4]

إذا قوفقا للمنظور الاقتصادي، فإن حوكمة الشركات هي أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى الطويل بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.

- موقف المنظمات والهيئات الدولية من مفهوم الحوكمة

جدير بالإقادة أن نستعرض وفي إطار تاريخي بعض التعاريف التي قدمت لمفهوم حوكمة الشركات من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بها. ففي عام 1992 أورد تقرير لجنة كادبوري (Cadbury Commitee Report) التعريف التالي:[5]

---

[1] إقبال عدنان الشريف، وعماد محمد أبو عجيلة، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السابع لجامعة الزرقاء الخاصة حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات- الفرص- الآفاق، الزرقاء - الأردن، يومي: 3- 5 نوفمبر 2009، دون صفحة.

[2] مها محمود رمزي ريحاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

[3] جليل طريف، تعثر الشركات في بعض الدول العربية وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، مؤتمر : لماذا تنهار بعض الشركات؟ التجارب الدولية والدروس المستفادة لمصر ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، عن الموقع الالكتروني www.cipe-egypt.org :2021-04-12 /10 /12:

[4] عبد الوهاب نصر، وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006 - 2007، ص. 17.

[5] عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص. 105.

"Corporate Governance is the whole system of controls, both financial and otherwise, by which a company is directed and controlled."

حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابات، المالية إلى غير ذلك، والذي عن طريقه تتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة عليها."

وبمجرد صدور هذا التقرير قامت العديد من الدول منها اليابان واسبانيا وفرنسا واليونان وكندا وألمانيا والبرازيل، بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة إدارة الشركات من خلال ما يسمى بقانون أفضل الممارسات (The Code of Best Practice) [1],وكان أول اعتراف رسمي بهذا المفهوم عام 1999 عندما صدر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بعنوان مبادئ حوكمة الشركات، والذي عرف حوكمة الشركات كما يلي:[2]

"Corporate Governance involves a set of relationships between a company s management, its board shareholders other stakeholders, corporate governance also provides the structure attaining those through which the objectives of the company are set, and the means objectives and monitoring performance are determined."

"حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين والأطراف ذات المصلحة، وهي معنية بصياغة الأهداف الهيكلية للشركة وطرق تحقيقها مع متابعة وتقييم للأداء".

ثم جاءت سلسلة فضائح إفلاس الشركات الأمريكية العملاقة وأشهرها شركة (Enron) في نهاية عام 2001، لتجعل مفهوم حوكمة الشركات يحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول والمنظمات،

فاختلفت المفاهيم من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى، نظرا لتعدد أبعاد هذا المصطلح وتأثيره في العديد من الجوانب، لهذا سنورد بعض التعاريف الصادرة عن بعض الهيئات والمجالس المختصة فيما يلي:

[1] عبيد بن سعد المطيري، هل تعيد الثقة في الشركات العامة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 34، السنة التاسعة، جوان 2002، ص78.

[2] OECD Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development, (1999, p. 05. available at : http//wwww-occd.org..

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية" :(IFC) حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[1]
- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تعني حوكمة الشركات ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، وتضم الآليات والعمليات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.[2]
- تعريف الشبكة الدولية لحوكمة الشركات: "تشمل حوكمة الشركات كلا من هيكل واجراءات إدارة الشركة التي تسعى إلى تحقيق هدفين أي أن الإداريين والمسيرين على معرفة بضمان الاستدامة التشغيلية للشركة وزيادة قيمتها على المدى الطويل من أجل مساهميها".[3]
- تعريف مجلس معايير المحاسبة الأسترالي: "هي تلك النظم والطرق التي من خلالها تضع الشركة أهدافها، والسبل الكفيلة بتحقيقها ومراقبة تحقيق هذه الأهداف".[4]
- تعريف معهد المدققين الداخليين" :(IIA) حوكمة الشركات هي العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة".[5]
- تعريف أعمال الطاولة المستديرة" :(The Business Round Table) تمثل حوكمة الشركات السلوك الأخلاقي من جانب المديرين وغيرهم ممن يشترك أو تمنح له السلطة في توليد وصيانة الثروة لكل الأطراف ذات المصلحة بالشركة[6].

[1] يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص. 4.

[2] إبراهيم فريد، إدارة الحكم والعولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006، ص. 5.

[3] Héléne ploisc, gouvernance d'entreprise pour tout: administrateurs et investisseurs, édition 2, collection HEC éxicutive MBA perface de Daniel lebègue, Paris, sans anncé. p. 7

[4] محد قاسم عبد الله الشهادات، وتوفيق حسن عبد الجليل، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، عمان،الأردن،2012،ص.3.

[5] زياد عبد الحليم الذريبة، وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة، ص، 186.

[6] Principles of corporate Governance, BRT, may 2002. available at : www.brt.org.

- تعريف البنك الدولي: "تعبر حوكمة الشركات عن الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بهدف التنمية".[1]

- تعريف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر: "الحكم الرشيد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف العاملة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك".[2]

وبعد الاستعراض لآراء الباحثين والمفكرين وموقف المنظمات والهيئات الدولية من مفهوم حوكمة الشركات، نخلص إلى القول أنه من الناحية النظرية يصعب وضع تعريف جامع ومانع للحوكمة نظرا لارتباطاته المتشبعة التي تمتد إلى عدة ميادين، وأنه بالرغم من سعة مدلولات المفاهيم السابقة لحوكمة الشركات، فإن الأمر مازال في طور التكوين، وفي حاجة إلى بلورة واعادة فحص، لتتلاءم مع الأحداث التي أطاحت بالشركات الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات في دول أخرى، لتلافي حدوث مثل هذه الانهيارات مستقبلا.

إذن في ضوء ما سبق، تتجلى لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي كالآتي:

- مجموعة من القواعد والنظم التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة الشركة؛
- وسيلة وأسلوب وممارسة لضبط الأداء ومتابعته، بما يمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما تؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة؛
- مجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؛
- مجموعة من الطرق والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين وبشكل عادل؛

وتجدر الملاحظة أن المعاني السابقة تعكس بعدين أساسيين للتعبير الموضوعي عن حوكمة الشركات هما:

1- **البعد الأول**: ينظر إلى حكومة الشركات بشكل تقليدي على أنها نظام للإدارة والتوجيه والرقابة على اقتناء واستخدام موارد الشركات بمعرفة مجالس إدارتها المنتخبة من قبل المساهمين.[3] والشكل التالييوضح ذالك.

---

[1] عز الدين فكري تهامي، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

[2] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات، متاح على الموقع الالكتروني:
www.iefpedia.com/arab/28198 2021-04-19 /20:14

[3] عدنان بن حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

الشكل رقم (1-1): البعد التقليدي لحوكمة الشركات من منظور التوسع في حركة إدارة الشركة

المصدر : عطا الله وارد خليل, و محمد عبد الفتاح العشماوي, الحوكمة المؤسسية ,مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ,مصر,2008,ص34

-2 البعد الثاني: ينظر إلى حوكمة الشركات بشكل معاصر على أنها إدارة موارد الشركة المادية والبشرية والمالية والمعرفية، وذلك بمعرفة أطراف الملكية الجماعية القادرة على تحقيق الانضباط المالي والإداري وتعظيم قيمة الشركة.[1]

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أفريل 2005، ص. 5.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن مفهوم حوكمة الشركات يختلف من دولة لأخرى، نظرا لاختلاف الأسس والمبادئ والقوانين والأعراف الحاكمة لسلوك الشركات وممارسات الإدارة في كل دولة الأمر الذي يجعل الغموض قائما في ضبط تعريف موحد ودقيق على المستوى العالمي.

ثانيا: أسباب بروز مفهوم حوكمة المؤسسات:

هناك عدة أسباب واحداث أدت الى بروز مفهوم حوكمة المؤسسات:

- **الأزمات، التلاعبات والفضائح المالية**:

و سنتناول فيه كلا من الأزمة المالية الأسيوية، فضيحة شركة أنرون للطاقة، الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى عدد من الانهيارات، نذكر منها:[1]

- **الأزمة المالية الأسيوية (1997)**: والتي يمكن وصفها على انها أزمة ثقة ويعود سبب وقوعها الى أمرين رئيسيين، فمن جهة لوحظ أن إدارة مؤسسات الأعمال تشغل العلاقات العائلية وعلاقات الصداقة على الحكومة من اجل الحصول على مبالغ كبيرة من الديون قصيرة الاجل وفق ما يناسبها دون علم المساهمين بذلك من جهة أخرى، وقد نتج عن هذا الوضع أزمة أفراد ثقة بين إدارة المؤسسات الا عمال والحكومة وأزمة انعدام ثقة بين إدارة المؤسسات ومساهميها؛
- **فضيحة شركة انرون للطاقة (2001)**: كانت شركة انرون من أكبر الشركات العالمية للطاقة وبعد انهيار أسعار أسهمها سنة 2001 في السوق الأمريكي من 84 دولار الى أسعار متدنية جدا كشف ذلك عن وجود تلاعبات وغش كبيرين اين قامت إدارة الشركة بالتواطؤ مع أكبر مكاتب المحاسبة في العالم آنذاك وهو "آرثر اندرسون"، بالتلاعب بالبيانات المالية للشركة لتعكس وضعا ممتازا بالنسبة للمستثمرين، بينما قام مديروها ببيع أسهمهم في الشركة قبل ان يعرف باقي المساهمين والعمال الوضع الحقيقي لها، وأصبحت إنرون نموذجا للإحلال بقواعد الحوكمة وعدم الالتزام لشفافية والمسؤولية؛
- **الأزمة المالية العالمية (2008)**:أسفرت الضاربة في الأصول الوهمية عن أزمة عالمية في السيولة، الائتمان والرهن العقاري الأمر الذي ترجم تراجع أسعار الاسهم في البورصات العالمية انخفاض الائتمان ..... من عدم القدرة على السداد، التسارع الى سحب الإيداعات من البنوك، نقص السيولة المتداولة في الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة بسبب تصفية وحل المؤسسات وانخفاض معدلات البطالة بسبب تصفية وحل المؤسسات وانخفاض معدلات الاستهلاك والأنفاق والادخار.

1 احمد زكرياء صيام, دور الحاكمية في الحد من تداعيات الازمة المالية على بورصة عمان, مجلة علوم الانسانية ,جامعة البقاء التطبيقية,الاردن,العدد42,2009,ص :12.

بالإضافة الى ما سبق ذكره نجد كذلك انهيار وافلاس كل من:

- مؤسسة وولدكوم 2002 (الولايات المتحدة الأمريكية): ناشطة في مجال الاتصالات؛
- مؤسسة PARMALAT 2003(إيطاليا): ناشطة في مجال الألبان و المواد الغذائية؛
- مؤسسة china aviation 2004 (سنغافورة) : ناشطة في مجال الطيران؛

✦ **القواعد، التشريعات والنظم**: تتمثل فيما يلي:

❖ **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** : دعا مجلس (OECD) المنظمة اثناء انعقاد اجتماعها سنة 1998 لوضع مجموعة من الارشادات والمعايير المتعلقة بحوكمة المؤسسات بالتعاون مع حوكمات الدول الأعضاء وباقي المنظمات العالمية المهتمة بالشأن. وكاستجابة لهذا الطلب تم تعيين لجنة مكلفة بوضع قواعد تكون مفيدة لتحسين أساليب الحوكمة دون ان تكون صفة الالزام وقد تمت المصادقة على هذه المبادئ الخمس للحوكمة من قبل وزراء الدول الأعضاء سنة 1999 ، وتمت إضافة مبدا آخر سنة 2004 ، لتصبح ستة مبادئ تعتمدها معظم دول العالم؛

❖ **تقرير لجنة (Cad bury)** : تم صدور التقرير سنة 1992 كتأكيد على ضرورة الحوكمة لتوطيد ثقة المستثمرين في البيانات المالية للمؤسسات وقد لاقى هذا التقرير عند إصداره العديد من الانتقادات من قبل المؤسسات بحجة انه يعيق عملها، وقد يرجع ذلك الى قيام بورصة لندن بالزام المؤسسات المقيدة أسهمها لديها على تحديد مدى التزامها بتلك التوصيات في تقريرها السنوي بالرغم من ان هذه التوصيات لا تسلك الزامية قانونية وقد أوصى التقرير على ضرورة انتظام اجتماع مجلس الإدارة وان يوضح اعضاءه مسؤولياتهم عن اعداد التقارير المالية، افصاح المديرين عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة وضرورة ان يحتوي مجلس الإدارة على أعضاء غيرتنفيذيين.

فرع الثالث: أهمية و أهداف حوكمة الشركات

برزت الحاجة إلى الحوكمة كما سبق الذكر في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي انفجرت في دول آسيا وأمريكا اللاتينية، وتحول العديد من دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين بما فيها الصين، إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، ناهيك عن الانهيارات المالية والمحاسبة التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي دعا إلى ضرورة تشديد إجراءات الرقابة على تصرفات مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح، من جهة، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

أولا: أهمية حوكمة الشركات

تعاظمت أهمية حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة، لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات. إذ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي مجموعة من الإرشادات في هذا الشأن، وهو ما أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات على عدة مستويات كما يلي:[1]

- **الصعيد الاقتصادي**: أخذت تتنامي أهمية القواعد السليمة للحوكمة، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والغش، بما بودي إلى كسب وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

  وفي الجانب المحاسبي والرقابي: تتجسد أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:

  - محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات؛
  - ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في جميع المستويات داخل الشركة؛
  - تحقيق السلامة والصحة للتقليل من الأخطاء العمدية وغيرها من أشكال التضليل والغش والتلاعب؛
  - تحقيق فاعلية النظم المحاسبية والمراقبة الداخلية؛
  - تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية؛
  - ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراجعي الحسابات، والتأكد أنهم على درجة عالية من الاستقلالية والحيادية.

- **الصعيد القانوبي**: يهتم المشرع بأطر وآليات حوكمة الشركات، لأنها تساعد على الوفاء بحقوق كل الأطراف في الشركة. لذا تعد التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الشركات هي الأساس لأطر وآليات حوكمة الشركات. وتتجلى أيضا أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية في التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والنظم الأساسية المنظمة للشركات.[2]

---

[1] عباس حميد التميمي، آليات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة المملوكة للدولة، بحث متاح على الموقع الإلكتروني30: 302021-04-29/13: 2021/13-04-29/mu-hasbe/2doc/search-web/ .iq.wazaha .www

[2] محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها ـ مع إشارة لنمط تطبيقها في مصر، سلسلة منشورات بنك الاستثمار القومي، القاهرة، جوان 2007، ص، 6.

وفي هذا الصدد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) سنة 2002، أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات، يمكن أن يتم تضمينها في كل قوانين أسواق المال والشركات. كما تؤكد المؤسسة أنه على الرغم من أهمية البنود التشريعية المقترحة، إلا أن الأمر البالغ الأهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق، وذلك بالارتكاز على دعامتين أساسيتين هما: الإفصاح والشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة.[1]

أما على الصعيد الاجتماعي: فيشجع إطار حوكمة الشركات الاستخدام الكفء للموارد ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل. كما أن نمو الشركات يسمح بتوفير فرص العمل، مما يعزز التماسك الاجتماعي. وتكمن أهمية حوكمة الشركات من ناحية اجتماعية أيضا، في أنها تمتد لتشمل كل

المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، والتي يرتبط نشاطها بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

استنادا إلى ما ورد آنفا، يمكن القول أن مصطلح حوكمة الشركات يطرح معه في دوائر النقاش العلمي العديد من المفاهيم مثل: الشفافية والإفصاح والمساءلة، حسن الأداء، التكافؤ والتنافسية على كلا المستويين الجزئي والكلي، بالإضافة إلى فعالية ونزاهة مجلس الإدارة، حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

هذا ما يقودنا إلى القول بأن أهمية حوكمة الشركات تختلف حسب منظور الجهة التي تنتفع من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة كما يلي:

1. **من منظور المساهمين (الممولين)**: تتجلى أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لحملة الأسهم في النقاط التالية:

- حماية الاستثمارات المالية: بمعنى التأكد بأن الأموال التي يستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم؛ وعليه فحوكمة الشركات تضمن معاملة عادلة ومتكافئة بين المساهمين سواء كانوا محليين أو أجانب، كما أنها تضمن حصولهم على عائد مجز على استثماراتهم؛[2]

[1] كمال بوعظم، وعبد السلام زايد، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية من وقوع الأزمات - مع الإشارة إلى دافع الحوكمة في بيئة الأعمال الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر ، يومي: 18- 19 نوفمبر 2009، ص27.

[2] Doidge-C, Kardgi A ,stulz.R, why do countries matter so much for corporate govermance?, Joumal of Economics, n° 86, 2007, p p. 1 - 39.

- حماية صغار المساهمين: لقد أفرزت العولمة العديد من العوامل التي جعلت الحوكمة تأخذ الصدارة في الاهتمام العالمي، وكان من أهم هذه العوامل التغيرات في وضع المساهمين، ففي السابق كان المستثمرون يشترون أسهم الشركات المحلية، فكان من السهل عليهم متابعة أعمال هذه الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم، أما في ظل العولمة وما أتاحته من الإمكانية لأي مستثمر أن يشتري أسهما لأي شركة في أي مكان في العالم، فإنه يصعب عليه متابعة أعمال هذه الشركات بطريقة مباشرة، وبالتالي جاءت الحوكمة لتوفير الحماية للمساهمين خاصة الأقلية منهم الاجانب.[1]
- تعظيم ثروة الملاك، خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات[4]
- تعزيز دور الملاك وأصحاب المصالح في مراقبة أداء الشركة بشكل أفضل.[2]

2. **من منظور الإدارة**: تحقق الحوكمة العديد من المزايا التي تبرز أهمية اللجوء إليها وتطبيقها من قبل إدارات الشركات. وتكمن هذه الأهمية من وجهة نظر الإدارة فيما يلي:[3]

❖ تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة والمساهمين والملاك وأصحاب المصالح؛

❖ تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي في الوقت نفسه مصلحة المساهمين؛

❖ تعزز القدرة التنافسية للشركة فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للشركة، بما يضمن بقاءها واستمرارها في عالم الأعمال سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛

❖ تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمي وجذب شريحة كبيرة من المستثمرين لاسيما الأجانب، لتمويل المشاريع التوسعية ،[4] خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية؛

---

[1] جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول حول: سوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007ص24

[2] شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، 2005، ص. 212.

[3] حوكمة الشركات، مجلة صادرة عن بورصتي القاهرة والإسكندرية، متوفرة على الموقع الالكتروني www .egyptse .com :03-05-2021 15: 09/

[4] محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2010، ص. 971.

❖تدعم الشفافية ودقة القوائم المالية بما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها، هذا مقاده أن الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة ستحظى حتما بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

3.**من منظور كلي**: هنا يمكن بلورة أهمية حوكمة الشركات على عدة مستويات نبرزها على النحو التالي:

- على الصعيد الاقتصادي: لقد أخذت تنامي أهمية القواعد السليمة للحوكمة من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والغش، مما يؤدي إلى كسب وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تعزيز المناخ الاستثماري العام وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود؛[1]

وهو ما يقودنا إلى القول بأن حوكمة الشركات تعمل على تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي، كون الالتزام بقواعدها يشكل أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وبهذا تكون مؤثرة بشكل مباشر على جمهور المتعاملين مع إدارات الشركات، من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها من قبل تلك الشركات.

- على الصعيد الاجتماعي، تعتبر الشركات جزءا من بيئة أكبر، فهي تؤثر وتتأثر ببيئة الأعمال والبيئة الاجتماعية المحيطة بها، حيث أن أداءها يؤثر في الوظائف والدخول ومستويات المعيشة، وهنا تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات(CorporateSocial Responsability) ، والتي تعنى بالإضافة إلى تدعيم مكانة وربحية الشركة، بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع.[2]

إذا فإطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الكفء للموارد، فمن جهة يهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والإدارة الحكومية والمجتمع ككل. ومن جهة أخرى، فإن نمو الشركات يسمح بتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مما يعزز التماسك الاجتماعي.

ثانيا. أهداف حوكمة الشركات

لا ريب أن المزايا والمنافع التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها تكسبها أهمية بالغة سواء بالنسبة للشركات أو للدولة ككل، وقد أشار العديد من الباحثين إليها ومهما يكن من أمر فإنه بالإمكان أن نوجزها على النحو التالي:

---

[1] عباس حميد التميمي، مرجع سبق ذكره،ص27

[2] أيمن سليمان القطاونة، مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، 2011، ص. 82

إن حوكمة الشركات كما أشار إليها أحد الباحثين ترسي قيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والشفافية في الشركات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد، كما أنها تهدف إلى زيادة قيمة استثمارات جملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات؛[1]

وفي إضافة أخرى لأحد الباحثين، فإن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق النقاط التالية:[2]

- ❖ تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- ❖ الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- ❖ فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

كما جاء باحث آخر بالأهداف التالية[3]

- ❖ تحسين إدارة الشركة ومساعدة مجلس إدارتها ومديرها على صياغة وتطوير استراتيجية سليمة للشركة؛
- ❖ تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين، مما يمنع من حدوث الأزمات المصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في الأسواق المالية؛
- ❖ التأكيد على النزاهة والشفافية في المعاملات وإجراءات المحاسبة والمراجعة للحد من فرص الفساد التي تؤدي إلى استنزاف موارد الشركة.

وقد أبرز باحث آخر المنافع التي يمكن للشركات أو الدول أن تجني ثمارها من تبني مفهوم الحوكمة في النقاط التالية:[3]

- ❖ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشاريع الوطنية؛ الدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها؛
- ❖ .منع استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

المطلب الثاني: المحددات و المقومات الحوكمة و أبعادها

هناك عدة محددات للحوكمة التي تعتبر ضوابط تسير على خطاها.

فرع الأول: محددات حوكمة الشركات

[1] عبد الباري مشعل، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، يومي: 26-27 ماي 2010، مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE) ، ص. 4.

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص. 419.

[3] جابر محمد عبد الجواد، الآثار الاقتصادية الجزئية والكلية للحوكمة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص. 274.

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة.[1]

وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوىجودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل 1-2 أدناه).

ونعرض فيمايلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

1 - المحددات الخارجية :

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2 - المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.[2]

شكل (1-2) : المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

[1] رابح بوقرة، هاجرة غانم، "الحكومة المفهوم و الأهمية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كالية للحد من الفساد المالي .جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6و 7 ماي 2012 ، ص:9.

[2] هوام جمعة، لعشوري نوال، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية "، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، الجزائر ، ص-ص: 10 - 11.

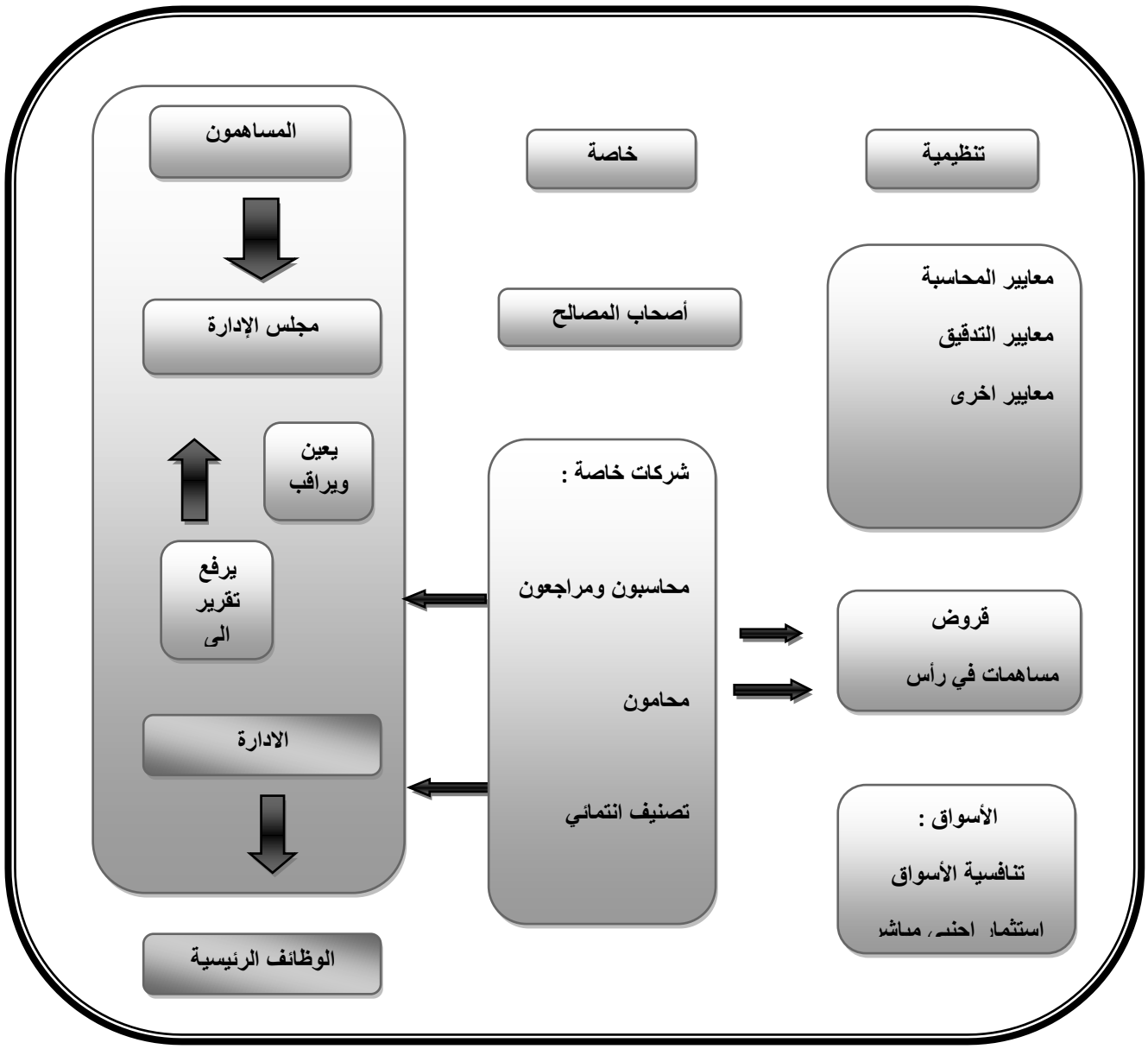

- المؤسسات الخاصة : تشير إلى عناصر القطاع الخاص , و كبيانات الإدارة الذاتية, و وسائل الإعلام, و المجتمع المدني و تلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة .

المصدر: سيد علي ميهوب، "أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2014 ، ص: 11

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1 - المساهمون Les Actionnaires : مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية؛
- وجود لجان :هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2- **مجلس الإدارة** : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العام وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:[1]

- واجب العناية اللازمة (Duty Of Care) ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد واجب العناية اللازمة والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- واجب الإخلاص في العمل Duty Of Loyaltyويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3 - **الإدارة** : وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة , كما أنها تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه

[1] رابح بوقرة، غانم هاجرة، **"الحوكمة المفهوم و الأهمية"**، مرجع سبق ذكره، ص:09.

الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.[1]

4 - **أصحاب المصالح** : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال و موظفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار .[2]

فرع الرابع: أبعاد حوكمة الشركات.

1.4- البعد الرقابي: يتمثل في الآليات التي تنظم سير العمل في الشركة، سواء الداخلية كمجلس الإدارة، اللوائح...، أو الخارجية كمكاتب المراجعة الخارجية، مفتشية العمل....

2.4- البعد الأخلاقي: و يتمثل في الالتزام بأخلاقيات العمل كالنزاهة، الشفافية....

3.4- البعد الإستراتيجي: يتمثل في وضع الخطط التي تشجع الإبداع من أجل خلق القيمة للمساهمين أوالشركة ككل.

4.4- البعد الافصاحي: و هذا من خلال اتاحة جميع المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المحدد و الدقة المطلوبة.

المبحث الثاني :الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات

سنتطرق في هذا المبحث إلى ضوابط حوكمة الشركات في المطلب الأول و الى آليات حوكمة الشركات في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ضوابط حوكمة الشركات .

الفرع الأول :ركائز حوكمة الشكات

[1] رياض زلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012، ص:16.

[2] براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014، ص:09.

تعتبر ركائز الحوكمة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات، وتتمثل في الآتي:

أولا: الإفصاح والشفافية

يعتبر الإفصاح من المفاهيم المحاسبية الجديدة في اللغة العربية تعني الظهور والوضوح وما تبين من الشيء من دلالة ويقصد به أيضا البيان وهو إظهار المقصود، فالإفصاح هو الإعلان عن الشيء أو نشره أو الإبلاغ موجها إلى شريحة ومحددة من المجتمع،وقد يكون الإفصاح توجيهيا أو إلزاميا أو تثقيفيا حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه.[1]

ثانيا: الرقابة والمساءلة

في تسعى حوكمة الشركات من خلال هذه الركيزة إلى تفعيل دور الأطراف ذات المصلحة الرقابة على المؤسسة ومساءلتها وتتمثل هذه الأطراف في:[2]

1. أطراف رقابية عامة: هذه الأطراف لا تدخل في طريقة عمل المؤسسة وتفاصيل تسييرها الدقيقة ولكن يمكنها أن تتدخل في حال ملاحظتها لإخلال بشروط معينة من طرف الشركة أو لإلزامها بتطبيق قواعد ومبادئ معينة تساعد في تحقيق الإفصاح والشفافية أو تساعد في حماية مصالح فئات معينة.

2. أطراف رقابية مباشرة:_هي الأطراف التي تكون معنية بصفة مباشرة بأعمال المؤسسة ونتائج أدائها، والتي يجوز لها مساءلة المؤسسة عن تفاصيل عملها وأسباب نجاحها وفشلها، ويمكن لبعض هذه الأطراف

الاطلاع بصفة مباشرة ودورية على تفاصيل عمل الشركة ومختلف سجلاتها ومراقبتها مثل لجنة المراجعة و المدققين الخارجيين و الداخليين، والمساهمين ومجلس الإدارة.

3. أطراف رقابية أخرى: توجد أطراف أخرى يمكن لها مراقبة و مساءلة المؤسسة عن بعض عملياتها ونتائجها نظرا لتأثرها بهذه الأعمال والنتائج، ومن بين هذه الأطراف أيضا نجد الموردين والعملاء والمقرضين.

ثالثا: إدارة المخاطرة

إدارة المخاطر جزء جد مهم من حوكمة الشركات كونها تحمي الشركة من المخاطر التي يمكنا نتعرض إليها

[1] رياض زلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره،ص 19

[2] بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر2014-2013، ص24.

وبالتالي تحافظ على مصالح المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة،كما وعرف (1993 – Erik)إدارة المخاطر على أنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد تترتب عليها خسائر محتملة، إذا لم يتم

التعامل معها بشكل مناسب"، وتتضمن عملية إدارة المخاطر ثلاثة مراحل أساسية:

- ✓ تعريف الخطر؛
- ✓ قياس الخطر؛
- ✓ التعامل مع الخطر.

ويجب أن تكون هناك عملية رسمية لتحديد وتقدير الخطر في كافة المستويات بالشركة، كما يجب أن تكون هناك سياسة رسمية التعامل مع المخاطر تحت إشراف مجلس الإدارة، أن يتم تحديد أدوار كافة الأشخاص المعنية بهذه العملية وأن تتوفر سجلات وتقارير خاصة بها.

ومنه لابد على الشركة من أمرين اثنين أولهما وضع نظام لإدارة المخاطر وثانيا الإفصاح وتوصيل المعلومات حول مخاطر المستخدمين وأصحاب المصالح، بالنسبة لنظام إدارة ---المخاطر يتضمن الأنشطة التالية.

- ❖ تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالشركة؛
- ❖ تحديد التهديدات المتوقعة لكل أصل؛
- ❖ تتبع مواطن الخلل الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديدات بالتأثير في الأصل؛
- ❖ تعيين وتقييم الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتنبؤها و تجنب الخسائر المحتملة؛
- ❖ حساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة إذا حدث التهديد المتوقع؛
- ❖ تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المنشأة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة وتطبيقها؛
- ❖ متابعة وتقييم نتائج الأساليب التي تم الاعتماد عليها في أدارة المخاطر؛
- ❖ تطوير وتعديل أداء وممارسات إدارة المخاطر للتوصل إلى نتائج أفضل؛

أما بالنسبة للإفصاح وتوصيل المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة للأطراف ذات المصلحة فيجب أن يتم في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة؛

الشكل رقم(1-3): ركائز حوكمة الشركات

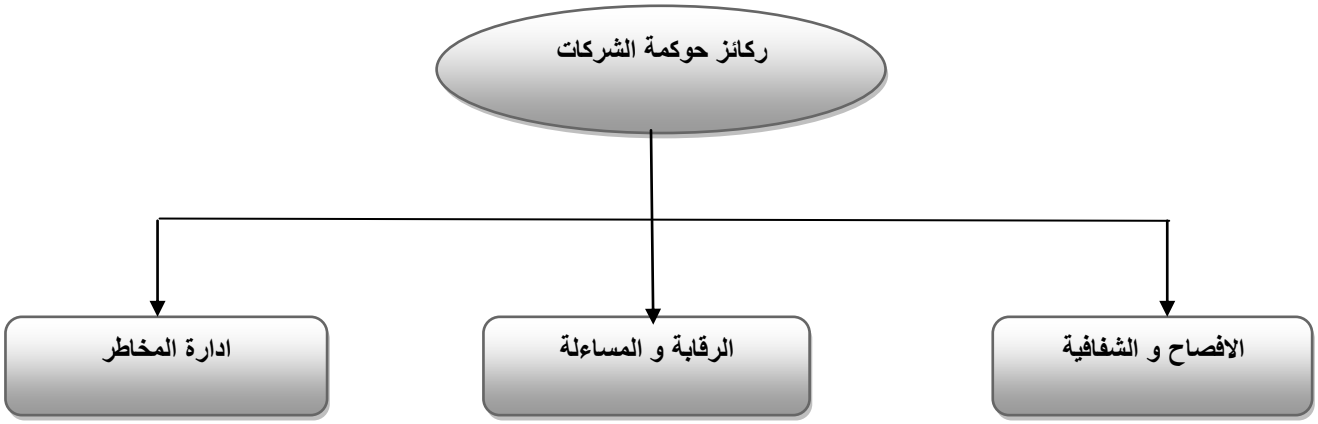

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

تعرف مبادئ حوكمة الشركات على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تحقق توازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح، حيث كان لمنظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية OECDوصندوق النقد (IMf) والبنك الدوليين والاتحادات المهنية دور بارز في إنشاء مجموعة من المبادئ لتكون مرجعيات يتم الاستعانة بها من قبل المؤسسات، وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة OECDعام 2004 في :

أولا: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن

تتوافق مع قواعد القانون والشركات ، والالتزام بتطبيقه.[1]

[1] عالم عبد الله، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و افاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص4

يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق
مصالح الجمهور.

يجب أن تتمتع الهيئات الإسرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

2. حقوق المساهمين:.

تتضمن حقوق المساهمين الأساسية المبادئ التالية:[1]

- ❖ الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية؛
- ❖ نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- ❖ الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة؛
- ❖ المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
- ❖ انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- ❖ المشاركة في أرباح الشركة؛
- ❖ حق المساهمين في المشاركة في إعلامهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة؛
- ❖ التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركة؛
- ❖ الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس (أي العمليات غير العادية يمكن أن تؤدي إلى بيع الشركة)؛
- ❖ حق المشاركين (المساهمين) في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامةللمساهمين وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية؛
- ❖ حق المشاركين (المساهمين) في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
- ❖ للمساهمين وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية.
- ❖ وجوب الإفصاح عن هيكل راس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم؛
- ❖ الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات، أي القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والضفقات غير العادية مثل الاندماج وبيع

[1] مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الترجمة العربية، www.cipe-arabia.org ، ص6 10: 13/ 26-04-2021

أصول الشركة يجب أن تكون واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة.

- ❖ عدم استخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الإدارة من المساءلة.
- ❖ يجب على المستثمر المؤسسي أن يفصح على جميع السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات والتصويت فيما يخص استثماراته، وكذا الإفصاح على أسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسية للملكية الخاصة باستثماراته.

3. المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين سواء كانوا من صغار المساهمين أو الأجانب منهم حيث ينبغي أن تتاح لجميع المساهمين فرصة الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.[1]

- ❖ يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.
- ❖ توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة.
- ❖ حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع توفير وسائل تعويضية فعالة.
- ❖ حق التصويت من جانب أمناء الحفظ أو المالك المسجل بالاتفاق مع المالك المستفيد.
- ❖ يجب حظر الإنجاز أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.
- ❖ يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح على تعاملاتهم بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

أي الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون وتشجيع التعاون بين الشركات من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى، بهدف توفير فرص العمل واستدامة مشاريع الأعمال السليمة والوجهة المالية وتطوير وتفعيل آليات المشاركة.

- ❖ يجب التأكيد على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- ❖ يجب إتاحة الفرص لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم؛
- ❖ يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء؛

[1] oecd.org/daf/corporateaffairs/oecdprinciplesofcorporategovernance. تاريخ الزيارة: 26-04-2021/ 13: 30

- ❖ توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب؛
- ❖ يجب السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه

التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.

5. **الإفصاح والشفافية:**

ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل التي تتعلق بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي والأداء، والملكية، وتفعيل آلية التدقيق الخارجي والقابلية للمسائلة.

يجب أن لا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا:[1]

- ❖ النتائج المالية والتشغيلية؛
- ❖ أهداف الشركة؛
- ❖ ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت؛
- ❖ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم؛
- ❖ عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.

6. **مسؤوليات مجلس الإدارة:**

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مسائلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

- ❖ ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المؤسسة والمساهمين.
- ❖ ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة؛
- ❖ إذا كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة؛
- ❖ يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة؛

[1] عالم عبد الله، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، مرجع سبق ذكره ، ص9

❖ يجب على مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل عن شؤون المؤسسة.

وحتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

والشكل الموالي يوضح مبادئ حوكمة الشركات:

الشكل رقم (1-4) : مبادئ حوكمة الشركات

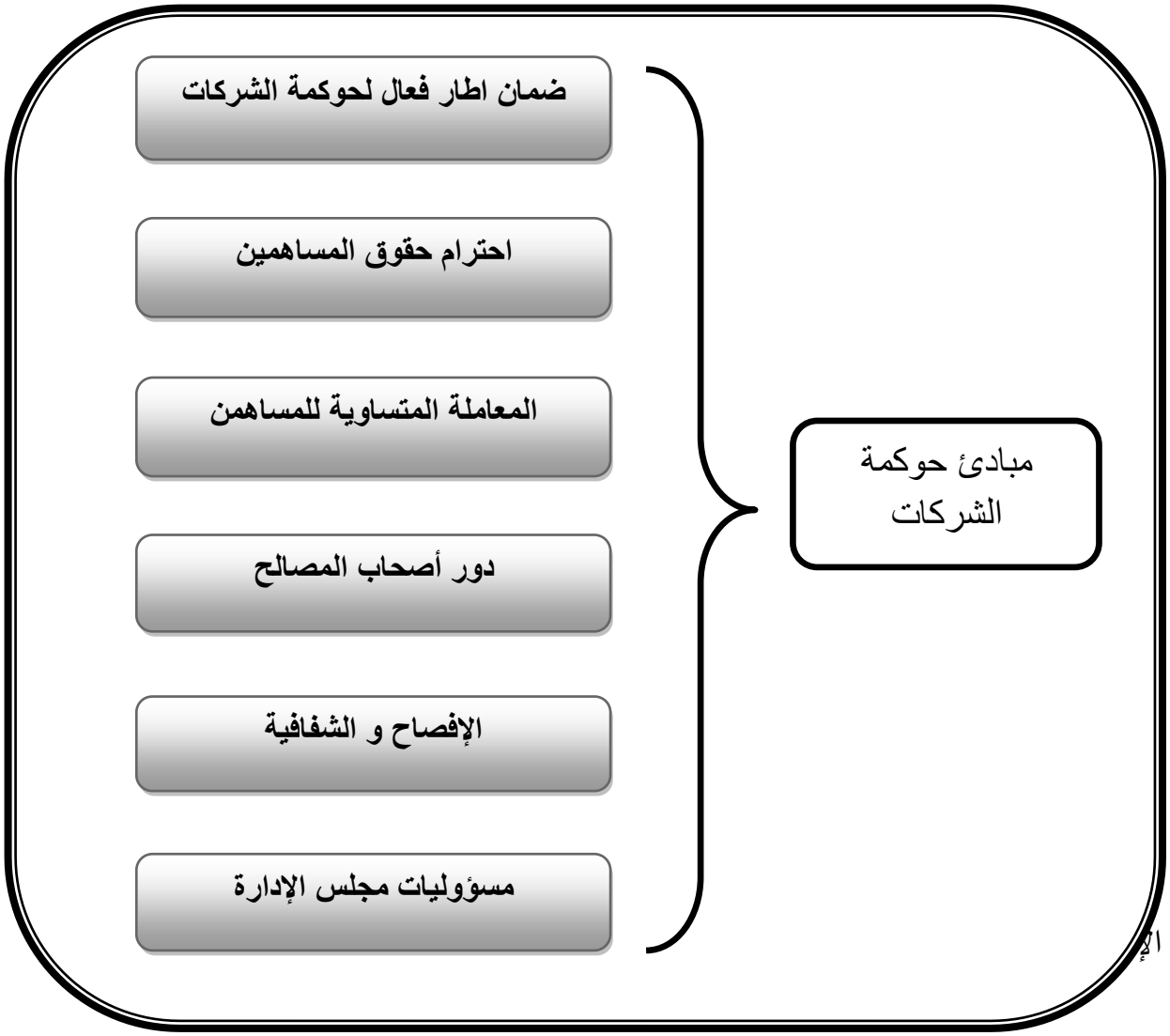

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات تهدف إلى تجسيد مبادئ الإفصاح والشفافية داخل المؤسسة، كذلك تفعيل دور مجلس الإدارة كما تمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من مساءلة الإدارة بشكل جيد.

المطلب الثاني : تجارب بعض الدول و الجزائر في تطبيق الحوكمة.

فرع الأول : تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و تجربة كندا

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

من الملاحظ أن الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ظهر بصورة واضحة بفضل صندوق المعاشات العامة، الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة حيث قام بتعريف حوكمة الشركات، و إلقاء الضوء على أهميتها و دورها في حماية حقوق المساهمين، و قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ و الخطوط الإرشادية لتطبيق حوكمة الشركات[1] .

1. مبادئ حوكمة الشركات الأساسية:

- يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.

- يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الأقل مرة في السنة بدون حضور الأعضاء التنفيذيين.

- عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي، فإن المجلس يجب أن يعين رسميا أو بشكل غير رسمي عضو مستقلا يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين، و يطلق على هذا العضو اسم عضو مجلس الإدارة القائد."

-إنشاء لجان لمجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين.

-لا يقوم أي عضو بأي عمل استشاري.

-يجب أن تتم مكافآت الأعضاء من خلال الدمج بين المبالغ النقدية و الأوراق المالية.

2. الخطوط الإرشادية لحوكمة الشركات

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة و مساهمي الشركة الاتفاق على تعريف موحد "للاستقلال"، و إلى أن يتم الوصول إلى مثل هذا الإجماع يجب على كل شركة أن تقوم بإصدار التعريف الخاص بها في تقريرها السنوي.

[1] حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ألاردن، ط1 ،2015 ، ص:78

-يجب على مجلس الإدارة وضع وظيفة عضو مجلس الإدارة في الاعتبار و اتخاذ الخطوات نحو الانفتاح على أفكار جديدة.

- يجب على مجلس الإدارة إعادة فحص التنسيق التقليدي لمراكز المسئول التنفيذي و لرئيس مجلس الإدارة عند أتبار مسئول تنفيذي جديد.

- يجب أن يكون لدي مجلس الإدارة خطة فعالة لتعاقب المسئولين التنفيذيين، كما يجب أن يحصل على تقارير دورية من الإدارة.

- يجب أن يحصل كل أعضاء مجلس الإدارة على حرية الوصول إلى الإدارة العليا مع المسئول التنفيذي،أو المدير القائد الذي يعمل كحلقة وصل.

-يجب على مجالس الإدارة مراجعة حجمها بصورة دورية لتحديد الحجم الأكثر فعالية.

- يجب على كل مجلس الإدارة وضع التوقعات السلوكية الفردية لأعضاء المجلس والتي تتعلق بالحضور والاستعداد و المشاركة و الإخلاص.

المسئولون التنفيذيون المتعاقدون يجب ألا يستمروا في العمل كأعضاء مجلس إدارة. كما قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية سنة 1987 بإصدار تقريرها treadway، الذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية، و ذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، و تقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

ثانيا: تجربة كندا

نشر في كندا تقرير Dey سنة 1994 الذي وضع إطارا لحوكمة الشركات في كندا، وظهرت نسخة معدلة لهذا التقرير في نوفمبر 2001، فإلى جانب التوافق و الالتزام فإنه تم الاهتمام ببناء ثقافة الحوكمة من جانب المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، و بورصة تورنتو للأوراق المالية، و قد ركز هذا التقرير على مسائل أساسية عديدة غلى جانب التوافق و الالتزام، و هي بشكل أساسي بناء ثقافة حوكمة صحية:

1. ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقوية سلطات مجلس الإدارة؟.
2. الدور الحاسم الذي لابد أن يلعبه المجلس في اختيار أعمال التنفيذيين.
3. المسائل الخاصة بأن الأعضاء المستقلين يجب أن يتواجدوا بقوة في الشركات التي بها مساهمون هامين.

فرع الثالث: تجربة فرنسا وتجربة الجزائر

أولا: تجربة فرنسا

توجد عدة عوامل جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة و إدارة الشركات في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي: زيادة وجود المساهمين الأجانب، ظهور صناديق المعاشات، و الرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وتولى ذلك أهم منظمتين لأصحاب الأعمال في فرنسا هما: المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين، و الجمعية الفرنسية للمنشآت خاصة اللذان قاما بإنشاء لجنة قواعد إدارة الشركات التي كانت برئاسة فينوVienot ، و قد صدر تقرير فينو سنة 1995 الذي جذب الكثير من الاهتمام إلا أن التقرير لم يقترح إدخال تغيرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، و أيضا لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات و يتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات منها:

- يجب على كل مجلس إدارة أن يضم عددا لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين. أن يمتلك المديرون عددا معقولا و مناسبا من أسهم شركتهم. ـ جب

-يجب أن تكون لكل مجلس لجان مراجعة، مكافئات، و ترشيحات، و كذلك يجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا[1].

ثانيا: تجربة الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات

حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية مسايرة الدول في موضوع حوكمة الشركات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة الشركات في الجزائر تحت تسمية " ميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر."

1. إعداد الميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر :

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، بذلت الجزائر جهودا مكثفة لتحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، حيث يعتبر موضوع حوكمة الشركات من بين المواضيع المهمة التي تجذب اهتمام الجزائر في ظل الواقع الراهن، إذ أنه أصبح أولوية وإستراتيجية وطنية، ويعود ذلك للحاجة الماسة والمتنامية للشركات الجزائرية قصد تعزيز قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق متطور ومفتوح .وعليه انعقد في شهر جويلية من سنة 2007 ملتقى دولي حول الحكم . للمؤسسات، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي تربع الأطراف الفاعلة في عالم الأعمال، وقد حدد لهذا الملتقى هدف جوهري، يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم المؤكد والدقيق المصطلح وإشكالية ا لحكم الراشد للشركة،

1حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، مرجع سبق ذكره، ص:79

وذلك من جهة لممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء بتطوير الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية الشركات في الجزائر إضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية.

خلال فعاليات الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم ال راشد للشركات، كأول خطوة عملية، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير لشركة ومنتدى رؤساء الشركات مع الفكرة المقترحة، وذلك بترجمتها إلى مشروع وضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل، كما عملت السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وزارة المالية ووزارة العدل على دعمها للمشروع بقبول رعاية الملف، وتكليف أحد إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكذاالدعم المادي، كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر، مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج" مبدأ " لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة.

بفضل الأعمال التي أنجزها فريق العمل خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008 نتج ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر، وتعتبر مبادئ الحكم الراشد المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لعام 2004، من اهم المراجع التي اعتمدها فريق العمل، الاعتبار خصوصيات الشركة الجزائرية. يطمح الميثاق إلى إعطاء انطلاقة جديدة لترقية الحكم الزاشد ضمن بعد شامل، ودائم للشركة الجزائرية.

وقد تم عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 ، أعلنت فيه كل من دائرة العمل و التفكير الخاصة

بالمشروعات، جمعية كير CARE واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، وقد تم إعداده بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية، بينما يقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة حاليا بدعم التنفيذ. وما جاء في هذا الميثاق أنه يستوجب على الشركات الجزائرية أف تثق بأن مصلحتها تكون في تبني الحكم الراشد وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحتاج أكثر من قبل لحماية نفسها من الصعوبات التي تعترضها، بواسطة تبنيها لقواعد التسيير الشفاف و الاستقرار و الانضباط و الصورة الحسنة.

كما أن تبني هذا الميثاق عمليا يسمح بتحسين صورة الشركة الجزائرية وجاذبية الاقتصاد الوطني من حيث رأس المال و المهارات. حيث يعتمد مدى ! تباع ممارسات حوكمة الشركات على مدى اتساع قبولها في مجتمع الأعمال، وبالتالي بعد إصدار هذا الميثاق يتطلب على الجماعات المحلية العمل على نشر وزيادة الوعي، في كل من القطاع العام و الخاص وأجهزة الإعلام حول مختلف فوائد و مزايا حوكمة الشركات والإطار ا لمؤسسي اللازم لها[1].

[1] حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، مرجع سبق ذكره، ص:80

الجدول رقم (1-1) :المعايير الأساسية لحكم الراشد في الشركة في الجزائر

المعيار	شرح المعيار
الإنصاف	يعني توزيع الحقوق و الواجبات بين الأطراف الفاعلة و كذا الامتيازات و الالتزامات المرتبطة بها,و ذلك بطريقة منصفة و عادلة .
الشفافية	يعني توزيع الحقوق و الواجبات وكذا الصلاحيات و المسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون شفافة و واضحة للجميع .
المسئول	يعني أن مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة و ليست مقسمة .
التبعية	يعني آن كل طرف فاعل مسئول أما الأخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوط له.

المصدر :براهمة كنزة ,"دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات ",مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قسنطينة 2,2014,ص46

2. **العلاقات التي تربط الشركة مع الأطراف الفاعلة الداخليين والخارجيين، وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر** :

تغطي معايير الحكم الراشد للشركات العلاقات التي تربط الشركة مع الأطراف الفاعلة الداخلية للشركة من جهة، ومع الأطراف الفاعلة الخارجيين من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه العلاقات محددة إلى حد كبير ومضبوطة بقانون الأعمال والقوانين الأساسية للمؤسسة، والعقود والاتفاقات المحررة من طرف هذه الأخيرة مع الغير.

- الأطراف الفاعلة داخل الشركة وعلاقاتهم المتبادلة:

تعمل الأطراف الفاعلة على المستوى الداخلي في إطار الهيئات التنظيمية المكرسة لهم، ومن خلال هذه الهيئات العضوية يتم مد جسور التعاون، ويمكن تداخل و تبادل الوظائف المقررة والمسموح بها. والشكل الموالي يبين الأطراف الفاعلة الداخلية وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر:

الشكل رقم (1-5) :الأطراف الفاعلة داخل الشركة و علاقتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر

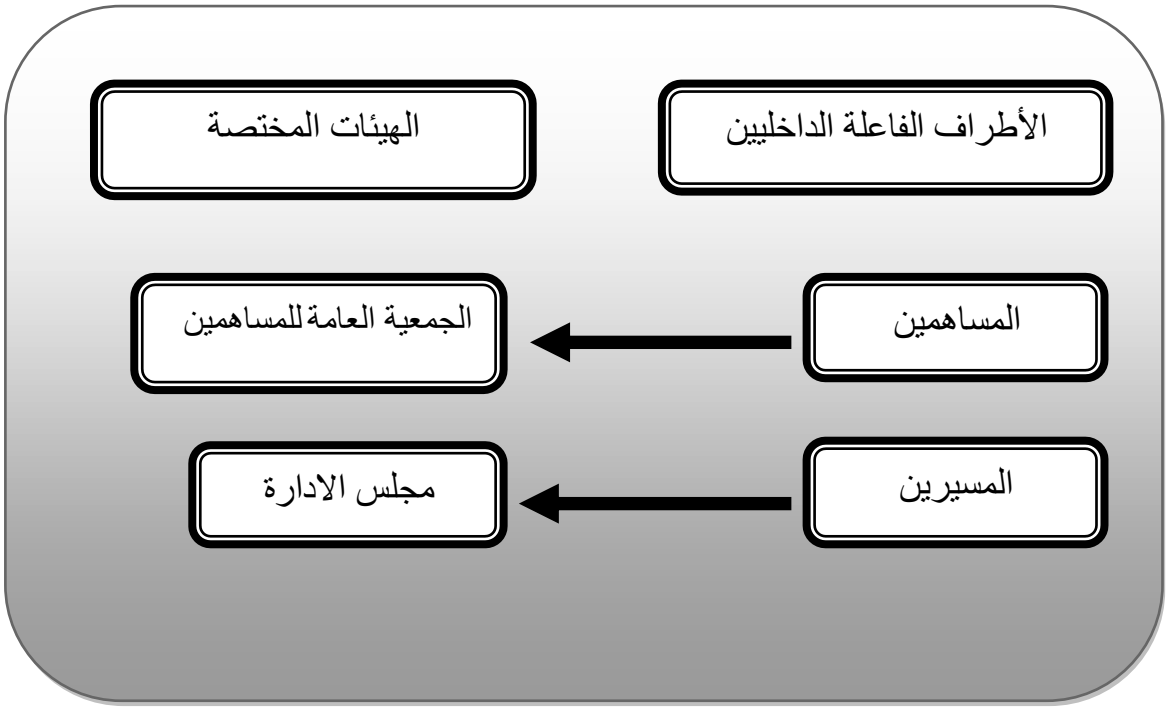

المصدر: براهمة كنزة ,"دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات "مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قسنطينة 2,2014,ص47

- علاقات الشركة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين:

تشكل المؤسسة جهاز مفتوح على العديد من الأطراف الفاعلة الخارجيين وتكون على اتصال دائم معهم، وعليه فإن هناك مجموعة من التوصيات الواجب تنفيذها قصد ملاءمتها مع حالة كل شركة لكي تتكمن من تحسين علاقاتها مع الأطراف الفاعلة الخارجيين، وتوسيع جاذبيتها اتجاههم . والشكل الموالي يبين الأطراف الفاعلة الخارجيين وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر.

الشكل رقم (1-6) : الاطراف الفاعلة الخارجيين و علاقتهم المتبادلة , وفق ميثاق الحكم الراشد للشركةفي الجزائر

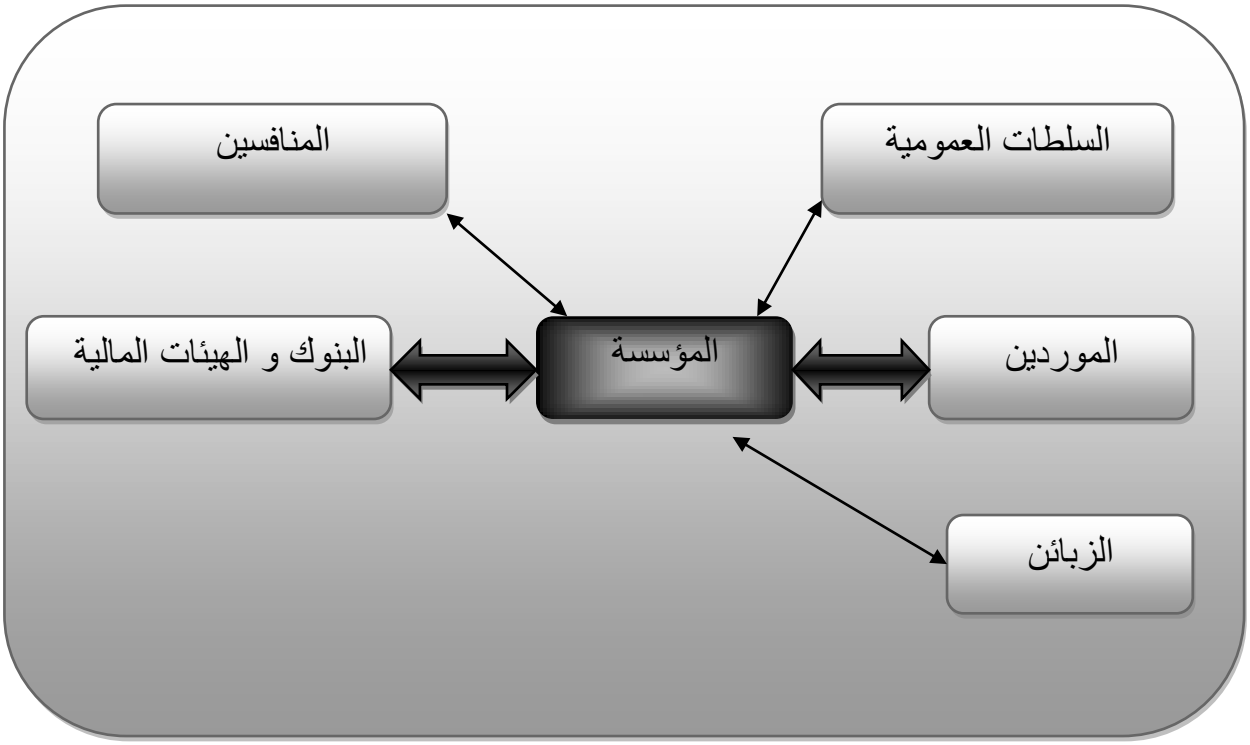

المصدر : براهمة كنزة ,"دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات ",مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قسنطينة 2,2014,ص48

خلاصة الفصل:

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة تزايدت في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا، إضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة ومضللة لإخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح من مساهمين وغيرهم.

بعد تطرقنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات يمكن ان نستنتج أن:

-حوكمة الشركات عبارة عن الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركات من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر، وهو يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى إضافة لأهداف الأطراف ذات العلاقة بها .

-حوكمة الشركات في مضمونها تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والمصداقية والشفافية، إلى جانب البحث عن تحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، كما تهدف إلى الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء المساهمين صلاحيات، أكبر، من خلال تفعيل الرقابة على الأداء وتدعيم المساءلة.

-التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية لتحقيق الممارسة الإدارية الرشيدة .

الفصل الثاني:

جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات

تمهيد :

مع تطور المحاسبة في بيئة الأعمال لتصبح وسيلة ل خدمة الإدارة و أصحاب المصالح في المؤسسة، حيث أنها تقوم بإنتاج معلومات محاسبية و مالية في إطار منظم على شكل التقارير المالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

و لكسب ثقة المستثمرين و أصحاب المصالح لابد أن المعلومات المالية المنبثقة من القوائم و التقارير المالية تتميز ببعض الخصائص تحظى بقبول لديهم ، و لهذا جاءت حوكمة من خلال آلياتها المراجعة الداخلية "، "المراجعة الخارجية "، "لجان المراجعة "و "مجلس الإدارة "لتزيد من موثوقية و صدق هذه المعلومات، سنتطرق لكل هذا من خلال:

المبحث الأول : جودة المعلومات المالية؛

المبحث الثاني : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

المبحث الأول : جودة المعلومات المالية

مع تزايد أهمية القرارات ذات الطابع الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية ازدادت الحاجة إلى معلومات مفيدة من بينها المعلومات المحاسبية التي تستخدم لأجل صنع قرارات جيدة وفعالة.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول المعلومات المالية

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المالية

المعلومة المالية "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.

المعلومة المالية تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن هي التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[1]

وعموما تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدمها من التقييم واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهمية المعلومة المالية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد في المؤسسة الموارد البشرية، الموارد المالية، المعلومات.[2]

ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمؤسسة حاليا ومستقبلا وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي وكذلك لإمدادهم بالمزيد من المعرفة حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم المعلومات المحاسبية متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة وعدم توفر المعلومات الكافية

[1] لمجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزة، عمان، 2003، ص 153.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 79

والصحيحة التي تعتمد عليها المؤسسة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها آلية المعلومات حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة و حديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة ، كالتخطيط للرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي تجب توفره[1].

وقد ازدادت أهمية المعلومات المالية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي:

- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة؛
- ازدياد قنوات الاتصال في الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة عمومية وأفقية وتبادلها معا؛
- التاثر بالسنة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر عليها، وقد ازدادت ها ته العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها، لتتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها مع تلك التغيرات وهذا يطالب قدرا كبيرا من المعلومات. وانطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبية ، بذلت جهودا كبيرة من عديد الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبة وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، تبرز أهم هذه الجهود فيما يلي؛

1 تقرير لجنة ترويلود:

الدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1973، حيث أصدرت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف للقوائم المالية وهذا من خلال بيان مفاهي من المحاسبة المالية رقم (1) نذكر منها:[2]

- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدمين، وهذا لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛

[1] زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 369

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبة مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2007، ص-ص9-4/10.

- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتنبؤ بالمقوضات النقدية التدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح والفوائد والعائدات من البيع أو استحقاق السندات أو القروض من حيث المبالغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد؛
- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات وحقوق المالكين وهذا يساعد على تحديد نقاط القوة المالية للشركة والضعف وتقييم السيولة والأداء؛
- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة حول السيولة والملائمة المالية وتدفقات الأموال وأي معلومات حول كيفية تحصيل وإنفاق النقد والاقتراض والسداد وتوزيع الأرباح النقدية.

2و ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية إدارة الشركة و توزيع المسؤوليات الاستخدام المعلومات المحاسبية لصالح المؤسسة.

فرع الثالث : الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB خصائص لمستخدميها عند اتخاذ القرارات، وهذا من خلال بيان رقم (02) الذي صدر سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"[1]

1. الخصائص الرئيسية :

أشارت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتين الأساسيتين اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات، فكما ورد في قائمة مفاهيم FASB رقم (02) فإن "الخواص التي تفرق المعلومات الأكثر إفادة عن المعلومات الأقل منهما هما الملائمة والمصداقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرقة "منهما"

- ✓ **الملائمة :**

تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها.""

تعتبر المعلومات ملائمة .أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين .إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

مما سبق يمكن استنتاج أن درجة ملائمة المعلومات المحاسبية تقاس بمدى تأثيرها على صانع القرار ومساعدته للتوصل إلى القرار، والملائمة هي على نوعين هما:

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، ط2، 2006، صص 146- 147.

- **النوع الأول**: الملائمة العامة (المطلقة): تتمثل في الملائمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة احتياجات أكبر عدد من مستخدميها.
- **النوع الثاني**: الملائمة الخاصة (النسبية): تتمثل في تلك الملائمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أحد مستخدميها دون آخرين.

وحتى نكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل**: يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل؛

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالأحداث, أي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعا ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل. أو أن تؤدي هذه المعلومة إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية و تخفيض أو تقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد؛

ب- **التغذية العكسية**: إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية, وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت. فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل.[1]

ج- **التوقيت**: يقصد به أن يتم الحصول على المعلومات في وقت مناسب مع وقت الحاجة إليها وإلا فقدت الفائدة المرجوة منها.

د- **التقييم**: وهو أن تكون للمعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات. هـ القابلية للفهم والاستيعاب: يقصد بها أن يكون بإمكان مستخدم المعلومات المحاسبية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

✓ الموثوقية (إمكانية الاعتماد على المعلومات)

تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية التي نتناولها فيما يلي:

[1] أسامة فرواني، " أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015، ص:9

أ- **المصداقية**: يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة صدق.

ب- **الموضوعية**: يقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.

ج- **القابلية للتحقق**: يقصد بها إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.

د- الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

❖ **الثبات (الاتساق)**

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة.[1]

❖ **القابلية للمقارنة**

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن إجراؤها بين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة، والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة.

وكلما كانت للمعلومات المحاسبية قابلية المقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها، مع الإشارة إلى أن هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات (الانتظام) في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، إذ كلما تم الالتزام بمبدأ الثبات، كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة.

مطلب الثاني :ما هي جودة المعلومات المالية

جودة المعلومات هي تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، لأن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة.

[1] محمد أبو نصار،جمعة حميدات، معايير البلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الاردن، 2008 ، ص10

الفرع الأول : مفهوم جودة المعلومات المالية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية و المهنية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم كما تخدم المستخدمين لهذه المعلومات، ولعل من الأهمية ما دافع الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) إلى إصدار دراسة عام 1966 باسم " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أعربت فيه عن تراجع عن المجاملات السابقة " المبادئ المحاسبية " أي الخروج عن الاتجاهات التقليدية والتركيز على معيار المنفعة وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين إلى معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم وتقلل من عدم التأكيد لديهم، وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي طبق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي بداية في تطبيق المنهج النفعي الجديد، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينجز (FASB) الخطوة التالية هي تحديد مفاهيم الجودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم (02) عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".[1]

وقد عرفت جودة المعلومات المحاسبية " بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

ونعني بالجودة في هذه المجال " المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر إفادة في ترشيد القرارات

و عموما تعني جودة المعلومات المحاسبة التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التزييف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

الفرع الثاني: معايير جودة المعلومة المحاسبة

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:[2]

أولا. المعايير القانونية

وتتجلى في سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الوحدات الاقتصادية وتحقيق الالتزام بها، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الوحدة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم هذه الأخيرة بالإفصاح الكافي عن أدائها.

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991، ص ص 195-144

[2] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002 ، ص 305 .

ثانيا المعايير الرقابية

تستند هذه المجموعة إلى وجود رقابة فعالة من قبل أجهزة الرقابة المالية والإدارية ولجان المراجعة في إطار تنظيم ومتابعة المعالجة المالية، إلى جانب دور المساهمين وذوي المصالح في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياسات الإدارة تعد بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية.

من هنا يتجلى دور المعايير الرقابية في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن هذه المعايير تعنى بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة الثقة لدى مستخدمي المعلومات.[2]

ثالثا المعايير المهنية

أولت المنظمات والهيئات الدولية للمحاسبة اهتماما بالغا بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة في سبيل ضبط العمل المحاسبي. فبرز بذلك مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

وهو ما يقودنا إلى القول بأن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق إلى حد كبير مع أسلوب حوكمة الشركات، بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عند عرض المعلومات، كما يدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الوحدة.

رابعا المعايير الفنية

من دون شك، فإن توفر المعايير الفنية سيؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات، مما يعكس بدوره جودة القوائم والتقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

وهنا نشير إلى ما قام به (FASB)، حيث أصدر مجموعة معايير تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2: محددات قياس المعلومات المحاسبية

لاشك في وجود بعض المحددات التي تساعد على فهم وتطبيق جودة المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه المحددات نورده في الآتي:[1]

[1] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، مرجع سبق ذكره ، ص306 .

✓ **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بدقة المعلومات درجة تمثيل المعلومات للأحداث المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل، ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

✓ ا

لمنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية : تتحدد جودة المعلومات المحاسبية من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة إحدى الصور التالية:

- ✓ **المنفعة الشكلية** : بمعنى تطابق شكل أو محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.
- ✓ **المنفعة الزمنية :** وتعني أن المعلومات ذات قيمة إذا ما توفرت لدى متخذ القرار في الوقت ذاته الذي يحتاج فيه إليها.
- ✓ **المنفعة المكانية**: وتعني إمكانية الحصول على المعلومات بسهولة، وعليه فإن استخدام الحواسيب الآلية يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

❖ **الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تشير الفعالية إلى مدى تحقيق الوحدة لأهدافها في ظل استخدام موارد محدودة، وهذا يعني أن قياس جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفعالية هو مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.[1]

❖ **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، وعليه فإن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها في نماذج التنبؤ المختلفة.

❖ **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعني الكفاءة الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد المتاحة في سبيل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وهنا يرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.[2]

فرع الثالث :العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية

[1] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، مرجع سبق ذكره ، ص306 .

[2] خالد ال اروي، التحميل المالي لمقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الاردن ، 2000 ،ص. 20

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

- **العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي حال المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية بالغة، إذا يتم التركيز على توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية.[1]
- **العوامل السياسية:** إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تلاءم المعلومات المحاسبية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة ، ومن هنا تقع على المنشأة مهمة توجيه وتطوير إمكانياتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه.[2]
- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت.... الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر علىعملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبة، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.
- **العوامل القانونية:** إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والتشريعات والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضفاء نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها في أحد العوامل القانونية التي تأثر على الخصائص النوعية للمعلومات.[3]
- **العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدفق بشكل عام والخصائص النوعية المعلومات المحاسبية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على أغلبية الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات على عكس البلدان التي لهاالمستوى التعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية، ففي الدول التي لها السبق

[1] يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001 ،ص 42.

[2] عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرة ، بغداد، 1998 ، ص 42.

[3] محمد إبراهيم عبد السالم التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993, ص.28

في إنشاء الاتحادات والجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية فيها التي تأثر على جودة المعلومات المحاسبة المقدمة من خلال التقارير المالية.

- **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار إذ حددت نشرة معايير المحاسبة المالية (FASB(1980-الخصائص النوعية المعلومات؛ المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرارات، وكذلك تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنيت اللذان كان لهما الأثر الكبير على زيادة فائدة المعلومات المحاسبية كما يلي:

- الانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات الملبية للاحتياجات الخاصة بالمؤسسة والمستخدم؛
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم وفي الوقت المناسب؛
- إعداد بيانات أعمق المستخدمين والعديد السنين.

➢ **تقرير مدقق للحسابات (المراجع الخارجي):** يعتبر تقرير محقق الحسابات للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة لها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة.[1]

المبحث الثاني :حوكمة الشركات كالآية لتحقيق جودة المعلومات المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على علاقة الحوكمة بالمحاسبة و دور آلياتها في تحسين جودة المعلومات المالية و انعكاسات قواعدها على الإفصاح و جودة التقارير المالية.

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق ألوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية - مجلة الدراسات و البحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد ألول جامعة الزقازيق بنها،2005، 10-11.ص

المطلب الأول :علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة ودور آلياتها

فرع الأول : علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق يفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا في ما يلي:[1]

- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مباد الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبة والمالية؛
- إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تفيد وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد الرقابية وبالتالي يتخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي مكمن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.
- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.

فرع الثاني :تفعيل آليات ونظم حوكمة الشركات

لكي يتم تطبيق مفهوم حوكمة الشركات لابد من وجود مجموعة من الآليات الضرورية والتي تشكل إطارا مؤسساتيا كي تصبح الحوكمة ذات فعالية، كذلك لابد من وجود آليات داخلية وأخرى خارجية تسعى لحماية حقوق المساهمين وبقية الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة.

[1] جاوحدو رضا،" تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية إلدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 08.07 ديسمبر 2010،ص:06

- تفعيل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تتمثل الآليات الداخلية في مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي؛
- دور آلية مجلس الإدارة: يعرف مجلس الإدارة بأنه الهيئة الحاكمة لأي مؤسسة، فهو يتأكد من أن المؤسسة لديها كل ما تحتاج إليه لتنفيذ مهمتها ،وأنها تنجز بصورة قانونية وأخلاقية وفعالة، حيث يكون هذا الأخير مسئولا أمام المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصلحة، وتتمثل أهداف مجلس الإدارة فيما يلي:[1]

✓ العمل على تنمية حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى وعلى المدى البعيد؛

✓ تحقيق عائدات كافية على استثمارات المساهمين؛المحافظة على مصالحهم والتعامل مع فئاتهم بعدل.

كما يقوم مجلس إدارة الشركة بعدة وظائف مهمة داخل المؤسسة نوجزها فيما يلي:[2]

➢ مجلس إدارة الشركة هو الذي يتولى إدارة أصولها بناء على تفويض من الجمعية العامة لذلك فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تضل لدى المجلس ، ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله؛

➢ يعمل على حماية مصالح الشركة و زيادة ثروة مساهميها؛

➢ يسعى مجلس الإدارة إلى تحقيق المعاملة المتساوية والعدالة لجميع المساهمين؛

➢ يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقوانين السارية ،كما يضع معايير عالمية للأخلاق، ويضع مصالح المتعاملين مع المؤسسة بعين الاعتبار؛

➢ إعداد الميزانية السنوية العامة للمؤسسة وبيان الأرباح والخسائر، والتقرير السنوي عن أعمال الشركة؛

➢ المحافظة بشكل كاف على استقلالية وكفاءة موظفي التدقيق الداخلي.

لكي يتمكن مجلس الإدارة من أداء وظائفه بشكل فعال، لابد أن يلجأ إلى مجموعة من اللجان،وتتمثل هذه الأخيرة في ما يلي:[3]

➢ **لجنة التدقيق:**

هي لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، بغرض زيادة مصداقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية، حيث تقوم هذه اللجنة بمجموعة من الوظائف تتمثل في:

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة (اتحاد المصارف العربية، 2005 ،(ص.51

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة (اتحاد المصارف العربية، 2005 ،(ص.51

[3] كنزة براهمة، مرجع سابق، ص.25.

- مراجعة الكشوف المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة؛
- التوصية بتعيين ومكافاة وإعفاء المدقق الخارجي؛
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها؛
- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لأية مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق، وتقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وإدارة المخاطر فيها؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها ، والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة؛
- لجنة المكافآت والتعيينات:[1] تتشكل هذه الأخيرة بهدف مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه المنوط به حيث تقوم بالمهام التالية:
  - مراجعة الأهداف العامة للشركة بما يتناسب مع مكافآت الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للشركة؛
  - تقييم أداء كل موظف في الشركة في ضوء أهداف هذه الأخيرة، وتقديم توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بخطط الحوافز والمكافآت؛
  - إدارة برامج المكافآت الخاصة بالأعضاء التنفيذيين بالشركة؛
  - إدارة خطط وبرامج الحوافز بالشركة والموافقة على المكافآت؛
  - تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المختلفة وفقا لتقييم أداء كل عضو على حدا؛
  - مراجعة واعتماد مستويات ومكافآت الإدارة العليا التي تضعها اللجنة؛
  - إعداد تقرير سنوي يتضمن أداء اللجنة ومدى تناسقه مع معايير الحوكمة؛

وكما سبق وأشرنا فإن مجلس الإدارة مكلف بحماية مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة خصوصا المساهمين، كذلك يتولى مهمة تقييم المديرين، ولكي يقوم مجلس الإدارة بوظيفته الرقابية بكفاءة وفعالية أكدت الدراسات أن كفاءة أداء مجلس الإدارة تكون تابعة لحجمه، حيث وجد أن الأحجام الصغيرة للمجالس تسهم في تحسين مستويات عملها مقارنة بالمجالس ذات الأحجام الكبيرة، وكذلك لابد أن يتمتع بالاستقلالية وهنا يمكننا أن نؤكد نقطة مهمة تتمثل في أنه كلما زادت نسبة الإداريين الخارجيين المستقلين على مستوى مجلس الإدارة كلما مالت مصالح المديرين والمساهمين إلى التقارب، وأن احتمال عزل المدير العام الناجمة عن سوء أدائه تكون متزايدة في هذه الحالة بالمقارنة مع الوضع الذي يكون فيه الإداريون الخارجيون يشكلون أقلية على مستوى المجلس،وقد أصبح كذلك ينظر اليوم إلى فكرة استقلالية مجلس الإدارة على نطاق واسع على أنها ضرورية لحوكمة الشركات لدرجة أن العديد من الهيئات العلمية المهتمة بهذا الموضوع أصبحت تطالب بضرورة أن تكون

[1] زين الدين بروش ودهيمي جابر، "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري "(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري"، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012)، ص.25.

أغلبية مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين بما يدعم موضوعية واستقلالية المجلس في قيامه بواجباته الإشرافية اتجاه المؤسسة [1].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة وظائفه السابقة الذكر من خلال تفعيل لجانه المختلفة كلجنة المراجعة هذه الأخيرة التي تقوم بمساعدته على الوفاء بمسؤولياته كالإشراف على سلامة الإفصاح، وهي مسئولة عن تقييم جودة واستقلالية كل من المراجعين الخارجيين والداخليين، ويجب أن تتكون من ثلاثة أعضاء جميعهم مستقلين عن إدارة المؤسسة كما يجب أن تكون هناك لجنة تعيينات فعالة في إجراء عمليات اختبار الكفاءات اللازمة للمجلس، وفقا لما يرغب فيه المساهمون ويجب أن تكون أغلبية هذه اللجنة من الأعضاء المستقلين، وكذلك لجنة المكافآت تقوم بوضع هيكل المكافآت للتنفيذيين والمديرين ويجب أن تضم هذه اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء ممن يتمتعون بالاستقلالية .

أولا: تفعيل آلية التدقيق الداخلي

ظهر مفهوم التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة كنتيجة للتطورات الحديثة ومواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية، هذا ما أدى إلى تعدد التعاريف التي قدمت للتدقيق الداخلي ولذكر من بينها ما يلي :

عرف معهد المدققين الداخليين Institute of Inernal Auditors (IIA) التدقيق على أنه: "نشاط مستقل يقدم تأكيدا موضوعيا، وهو نشاط استثماري مهم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة إذ تساعدها على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم والتقييم، وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة وعمليات الإدارة.[2]

و يعرف أيضا على أنه: وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.[3]

وتوجد العديد من إشكال التدقيق الداخلي تذكر منها ما يلي:

- **التدقيق المالي:** يقصد به الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بها، لتحديد مدى تطابقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى؛

---

[1] يونسي صبرينة،و آخرون "الحوكمة و تحسين أداء المؤسسات"(ورقة بحث غير منشورة قدمت في الملتقى الدولي حول ":دور الحكم الراشد في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"،سكيكدة ، 05/ 04/ديسمبر2007،)ص.2.

[2] يوسف عليان الشويكي، "أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية – دراسة ميدانية على البنوك التجارية-"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 30،2014 المجلد.01.182.ص

[3] أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، ط.1عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011 ،ص.4.

- **التدقيق الالتزامي:** يتعلق بالحصول على أدلة تدقيقية وتقييمها من أجل تحديد مدى خضوع الأنشطة التشغيلية والمالية للقوانين والقواعد والشروط المحددة؛
- التدقيق التشغيلي: يقصد به مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل البنك مثلا، للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفعاليتها، وملائمتها من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق الأهداف المسطرة.
- **التدقيق الإداري:** يتعلق بتقييم جودة وأسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق المؤسسة.

كما يسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، وتقييم وتحسين فعالية الرقابة وكذلك تحسين فعالية إدارة المخاطر؛[1]
- التأكد من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع، وتقييمها وإبداء الرأي حيالها، وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلا، وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال المشروع، وهنا يقوم المسؤولين عن التدقيق الداخلي بكتابة تقارير دورية عن تقييمهم للخطط المنفذة ؛[2]
- فحص أنشطة المؤسسة بصفة مستمرة،و ذلك من خلال الرقابة عليها؛
- الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله بما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال؛
- مساعدة جميع أعضاء المشروع في أداء واجباتهم بفعالية من خلال إمدادهم بالتحليل والتقييم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها وتقديم التوصيات المناسبة عن تلك الأنشطة

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تعمل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات على فعالية أنشطة المؤسسات ، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها ،حيث تتمثل هذه الآليات الخارجية فيما يلي:

- **آلية التدقيق الخارجي:**

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط.1 عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006 ،ص.3.

[2] أحمد يوسف محمد الإمام وبدر الدين فاروق أحمد وآخرون،" دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديقالاستثمار بالتطبيق علىبنك الاستثمار المالي"،مجلة العلوم الاقتصادية ، 2015 ،ص.2.

يعتبر التدقيق الخارجي أحد الآليات الخارجية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادي العمومية كونها تساعد على تحقيق المساءلة و النزاهة ،وتحسين العمليات فيها .

يوجد العديد من التعاريف المختلفة المقدمة للتدقيق الخارجي نذكر من بينها مايلي:

حيث عر فه Porterعلى أنه: "عملية الفحص الحيادي المستقل، الذي يتم وفقا لمتطلبات الأطراف الخارجية التي تستفيد من خدمات المراجع، والتي تنتهي بإبداء الرأي في القوائم المالية للشركة عن طريق مراجع حيادي.[1]

كما يعرف التدقيق الخارجي أيضا على أنه: تلك المراجعة التي يقوم بها شخص مستقل تماما عن المؤسسة يسمى محافظ الحسابات، تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من مدى صدق القوائم المالية، ليعطي في الأخير رأيا محايدا عنها، وعلى محافظ الحسابات أن تتوفر فيه الاستقلالية، سر المهنة والمواطنة .

ويعرف أيضا على أنه: عمليات استعراض شامل للدفاتر والسجلات المحاسبية الأخرى لهيئة العمل، بواسطة موظفين من الخارج لا ينتمون لهذه الهيئة، وذلك للتحقق من أن السجلات المحاسبية دقيقة وشاملة، وكذلك من أجل تأكيد نتائج مراجعة الحسابات الداخلية، والتحقق من أنها دقيقة وقانونية.

ويتكون ملف التدقيق الخارجي من كل أوراق العمل المجمعة أثناء عملية التدقيق، حيث تبين القيمة الحقيقية للعمل المنجز من طرف المدقق لأنها تعكس طرق الرقابة المتبعة والنتائج المتوصل إليها خلال تأدية مهامه.

ويوجد نوعان من الملفات هما الملف الدائم وملف العملية :

1. **الملف الدائم** :يحتوي على البيانات والمستندات التي تتصف بالاستمرارية، ويعتبر مرجع لبعض مراكز الميزانية التي لا تتغير من سنة لأخرى تذكر منها:
   - ❖ العقود التأسيسية والقوانين؛
   - ❖ ملخص عن النظام المحاسبي؛
   - ❖ ملخص عن نظم الرقابة الداخلية.

ملف العملية يتكون من كل الأوراق المستعملة أثناء مراقبة القوائم المالية وكل المعلومات المجمعة أثناء عملية التدقيق ويشمل ما يلي:[1]

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط.1 عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006 ،ص.3.

- ❖ تقرير المراجع؛
- ❖ القوائم المالية؛
- ❖ بيانات بسندات ناقصة.

2.2- دور التدقيق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية العمومية

إن دور المدقق الخارجي أصبح جوهري في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المؤسسة الاقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويعمل التدقيق الخارجي على تحسين أداء المؤسسات من خلال المهام التي يقوم بها المدقق الخارجي والمتمثلة في المراجعة المستندية والمراجعة الفنية أو مراجعة القوائم المالية وسوف نوضحها كما يلي:

أ- المراجعة المستندية

تبدأ مهام المدقق الخارجي أو مراقب الحسابات بدراسة مدى انتظام السجلات المحاسبية عن طريق القيام بالمراجعة المستندية والتي تتضمن ما يلي:

- التحقق من أن جميع العمليات الفعلية قد أثبتت في الدفاتر بطريقة سليمة وفقا للأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛ التحقق من أن جميع العمليات المثبتة في الدفاتر تخص المؤسسة فقط، وأن جميع هذه العمليات مؤيدة بمستندات سليمة ومعتمدة من المسؤولين.[2]
- فحص وتقييم الرقابة الداخلية والحكم على مدى فعاليتها حيث يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه حول نظام الرقابة الداخلية من خلال فهمه وحصوله على معلومات مفصلة عن العمليات المالية ومعرفة أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية والأنشطة الرقابية ومعرفة أوجه القصور والثغرات الموجودة في الرقابة الداخلية، ثم تقييم نتائج فهم واختبارات الرقابة وإعداد التقرير ويتوقف نوع التقرير الذي بعده لمدقق الخارجي على الغرض منه ومجال الصلبة والنتائج المتوصل إليها خلال عملية الرقابة.[3]

ب- المراجعة الفنية (مراجعة القوائم المالية)

تمثل العملية الأخيرة وتنتهي بإعداد تقرير مراقب الحسابات، وتعنى بفحص القوائم المالية الختامية (قوائم نتيجة النشاط وقائمة المركز العالي) لقياس مدى سلامتها وصحتها في التعبير عن النتائج الحقيقية

---

[1] سعاد معمر شدري، "دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة سونلغاز مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة الجزائر، 2009/2008 ،ص.33

[2] حمد سفير وإسماعيل رزقي، "مسؤولية ودور المدقق الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، يومي 06/05 ماي .04.ص)، 2013

[3] وجدان علي أحمد، "دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2010/2009 ،ص.190.

لعمليات المشروع من خلال الفترة المحاسبية مثل الفحص، والمركز المالي في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية ذاتها، وتهدف إجراءات المراجعة الفنية إلى ما يلي:

- التحقق من مدى مطابقة الإجراءات المحاسبية التي اتخذت كأساس لإعداد القوائم المالية الختامية المبادئ والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها والتي تكون فيما بينها الإطار العام لنظرية المحاسبية سواء في مجال قياس نتيجة النشاط أو في مجال إظهار المركز المالي للمؤسسة وتقويم الأصول والخصوم، وعليه فالمراجعة الفنية تتطلب التحقق من سلامة التطبيق الفعلي للقواعد النظرية المحاسبية في إعداد القوائم المالية الختامية؛[1]
- تحقيق أصول وخصوم المؤسسة التي تجمعها قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)؛
- مراعاة الناحية الشكلية التي يتطلبها القانون بصدد إعداد القوائم المالية الختامية؛

بالإضافة إلى هذه المهام يقوم أيضا المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الاستشارية الإدارية والتي تتمثل فيما يلي:

- تطوير المؤسسة ووضع سياساتها؛
- التسويق والبيع والتوزيع حيث يستطيع هنا المدقق تحديد الآثار المتعلقة بالسياسات والانجازات الحالية؛
- إدارة الإنتاج حيث يحدد المدقق الآثار المالية للعمليات الصناعية القائمة وتخطيط الإنتاج والرقابة عليه.

وعليه فتقرير المراجع عن الخدمات الاستشارية للإدارة يعد الخطوة الأخيرة التي يقوم بها عند الاستعانة به في تقديم هذه الخدمات.

مطلب الثاني : انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

حيث يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح بأي وسيلة.[2]

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص.165

[2] مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود ، ملتقى تحت عنوان : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية - المركز الجامعي بالوادي، جانفي، 2010 ،ص 3

وعرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.[1]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في أن واحد.

من خلال التعارف السابقة نلاحظ أن جميعها ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة ووضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم.

الفرع الثاني:أهمية الافصاح

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومة المحاسبة في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.[2]

ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين الدرجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل عمليات الشراء والبيع لهذه الأسهم يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات من الأرباح المستقبلية ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة السوق المالي فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.[3]

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

-عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم.

-سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

الفرع الثالث : انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية

بعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداه قوية

[1] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دارحنين ، عمان الأردن، 1996،ص3

[2] سمير كامل محمد عيسى ،"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2 ،المجلد رقم 45 ،يوليو 2008 ، ص:2

[3] قرواني أسامة، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و االفصاح المحاسبي"، مر جع سبق ذكره، ص:12

للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح و قلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، و في خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا و تظهر أهمية الإفصاح و جودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال و بورصات الأسهم و السندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، و التي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات و قوانين و قواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح و التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة و جودة ومنفعة لجميع مستخدميها و كما كان السوق المالي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن الإفصاح يعد مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات و مدى التزامها بالقوانين و التعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي على حماية أموال المساهمين و توفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، و في الوقت نفسه توفر أداه جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح و شفافية.

الخاتمة :

لقد أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى مسألة مهمة جداً تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية وأهمية اتخاذ الحيطة والحذر فيما يخص نوعية المعلومات المفصح عنها، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات. لذا تناول موضوع هذا البحث دراسة وتحليل لأهم جوانب الإطار الفكري لحوكمة الشركات أساسياتها ومعاييرها، كما تم التطرق بالدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل بلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفه الخاصة.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات فيما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومة المحاسبية، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

- تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة الأزمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسات في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

- يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة ، يؤثر كل منهما في الآخر

ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي ينتج من تفعيل حوكمة الشركات وتؤدي إلى حماية المستثمرين كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية.

-إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الثقة في المعلومة ويسهل لمستخدميها من معرفة الحالة العامة للشركة بطريقة سهلة وسريعة.

-تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه

أليـاتها الداخلية والخارجية من خدمات حيث تقوم:

المراجعة الخارجية برفع درجة الثقة في المعلومات عن طريق تقرير المراجع الخارجي.

دور المراجعة الداخلية في التأكد من فعالية الرقابة الداخلية بالإضافة إلى عملها التكاملي مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة مخاطر المؤسسة.

دور لجان المراجعة المتمثل في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وهي بذلك تساعد مجلس الإدارة في تلبية مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.

يكفل مجلس الإدارة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية، كما تتم مس اءلة مجلس الإدارة من طرف المؤسسة والمساهمين.

تحقيق التكامل بين أليات الحوكمة الداخلية والخارجية له انعكاس ايجابي على رفع مستوى الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

نتائج اختبار الفرضية :

بالنسبة للفرضية التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية التي تنص على :

يمكن للحوكمة ان تكون اداة اساسية في تحقيق جودة المعلومات المالية مما يساهم في اتخاذ قرارات فعالة لدى المؤسسات الاقتصادية .

والتي أثبتنا صحتيا وبذا من خالل الدراسة النظرية التي توصلنا فيها إلى إن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود نظام فعال لإعداد القوائم المالية، والذي يعتبر أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات، وذلك من خلال جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والتي يجب أن تتصف بالدقة والمصداقية والموضوعية و اتخاذ القرارات ، وهذا ما يزيد من ثقة الأطراف المستفيدة، سواء داخلية أو خارجية.

الاقتراحات والتوصيات

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

•نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله، فإنه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها

• استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة.

- يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

-إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسات التي تتداول أسهمها في البورصة من أجل تفعيل وتطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية .

-تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة المؤسسات مثل قانون الشركات وقانون سوق المال، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، بالشكل الذي يسهم في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

-تعزيز الأليات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركات

آفاق البحث

قمنا من خلال هذه الدراسة بإظهار أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية، وتبقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى مهمة كالتالي:

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية و انعكاسها على سعر السهم .

دور النظام المالي و المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات المدرجة بالسوق المالية الجزائرية.

دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي.

[1] عدنان حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 22

[1] Stefan Beiner, and others, An Integrated Framework of Corporate Governance and Firm Valuation, Evidence from Switzerland Working paper, n° 34, 2004,

[1] أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، ط.1عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011 ،ص.4

[1] احمد زكرياء صيام, دور الحاكمية في الحد من تداعيات الازمة المالية على بورصة عمان, مجلة علوم الانسانية ,جامعة البقاء التطبيقية,الاردن,العدد42,2009,ص :12.

[1] أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحال باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20- 21 أكتوبر 2009، ص. 6.

[1] أحمد يوسف محمد الإمام وبدر الدين فاروق أحمد وآخرون،" دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديقالاستثمار بالتطبيق علىبنك الاستثمار المالي"،مجلة العلوم الاقتصادية ، 2015 ،ص.2

[1] أسامة فرواني، " أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015، ص:9

[1] أمجد حسن عبد الرحمن محمد، أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث ، العدد الثاني، جامعة عين شمس، مصر، أبريل 2012، ص45.

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 79

[1] حمد سفير وإسماعيل رزقي، "مسؤولية ودور المدقق الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، يومي 06/05 ماي .04.ص)، 2013

[1] خالد ال اروي، التحميل المالي لمقوائم المالية واإلفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الاردن ، 2000 ،ص. 20

[1] زياد عبد الحليم الذريبة، وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة،

[1] زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 369

[1] زين الدين بروش ودهيمي جابر، "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري "(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور آليات الحوكمة للحد من الفسادالمالي والإداري"، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012)، ص.25

[1] سالم بن سلام بن حميد الفميتي، حوكمة الشركات المسامة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2010، ص

[1] سعاد معمر شدري، "دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة سونلغاز مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة الجزائر، 2009/2008 ،ص.33

[1] صنهات بدر العتيبي، الشركات تخطئ والمساهمون يضرسون، جريدة الرياض، السعودية، 10 ماي 2005، ص1.

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991، ص ص 195-144

[1] عدنان بن حيدر بن درويش , حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، مرجع سابق ,ص18-19

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة (اتحاد المصارف العربية، 2005 ،(ص.51

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007، ص ص. 25 - 27.

[1] عدنان بن حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

[1] عدنان بن حيدربن درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

[1] عزالدين فكري تهامي، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث، جامعة الأزهر ، القاهرة، يوليو 2008، ص. 215.

[1] عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 31

[1] عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009، سن، 463

[1] علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص. 24.

[1] كنزة براهمة، مرجع سابق، ص.25.

[1] محد قاسم عبد الله الشهادات، وتوفيق حسن عبد الجليل، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، عمان،الأردن،2012،ص.3.

[1] محسف أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة ألولى، القاهرة، 2005 ،ص. 7

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق ألوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية - مجلة الدراسات و البحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد ألول جامعة الزقازيق بنها،2005، 10-11.ص

[1] محمد عبد الحليم عمر ، حوكمة الشركات: تعريف مع إطلالة إسلامية، ورقة عمل مدرجة في الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 23 أبريل 2005، ص37

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أفريل 2005، ص. 5.

[1] محمد مصطفى سليمان, نفس المرجع ص17.

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2009، ص. 14.

[1] مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، سوريا، 2008، ص، 93

[1] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، مرجع سبق ذكره ، ص306 .

[1] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، مرجع سبق ذكره ، ص306 .

[1] مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002 ، ص 305 .

[1] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات، متاح على الموقع الالكتروني:

[1] نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مصر، العدد 8، 2003، ص. 48.

[1] وجدان علي أحمد، "دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2010/2009 ،ص.190.

[1] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دارحنين ، عمان ألاردن، 1996،ص3

[1] يوسف علي محد، استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي كإطار للتنظيم المحاسبي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر، 2005، ص. 222,

[1] يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، االاردن، 2001 ،ص 42.

[1] يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص. 4.

[1] -2021.oecd.org/daf/corporateaffairs/oecdprinciplesofcorporategovernance 26-04 /13 :30: تاريخ الزيارة

[1] CharreauxGérard, le gouvernement des entreprises «Corporate Governance »: théories et faits, economica, paris, 1997, pp. 421 – 422

[1] Doidge-C, Kardgi A ,stulz.R, why do countries matter so much for corporate govermance?, Joumal of Economics, n° 86, 2007, p p. 1 - 39.

[1] Héléne ploisc, gouvernance d'entreprise pour tout: administrateurs et investisseurs, édition 2, collection HEC éxicutive MBA perface de Daniel lebègue, Paris, sans anncé. p. 7

[1] OECD Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development, (1999, p. 05. available at : http//wwww-occd.org..

[1] Principles of corporate Governance, BRT, may 2002. available at : www.brt.org.

[1] إبراهيم فريد، إدارة الحكم والعولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006، ص. 5.

[1]أيمن سليمان القطاونة، مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، 2011، ص. 82

[1]براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014، ص:09.

[1]بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر2014-2013، ص24.

[1]جابر محمد عبد الجواد، الآثار الاقتصادية الجزئية والكلية للحوكمة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص. 274.

[1]جاوحدو رضا،" تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية إلدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010،ص:06

[1] جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول حول: سوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007ص24

[1]حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ألردن، ط1 ،2015 ، ص:78

[1]حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، مرجع سبق ذكره، ص:80

[1]حوكمة الشركات، مجلة صادرة عن بورصتي القاهرة والإسكندرية، متوفرة على الموقع الالكتروني www .egyptse .com :2021-05-03 /09 :15

[1]خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط.1 عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006 ،ص.3

[1]خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط.1 عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006 ،ص.3

[1]رابح بوقرة، غانم هاجرة، **"الحوكمة المفهوم و الأهمية"**، مرجع سبق ذكره، ص:09.

[1]رابح بوقرة، هاجرة غانم، "الحكومة المفهوم و الأهمية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كالية للحد من الفساد المالي . جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 ، ص:9.

[1]رياض زلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012، ص:16.

[1]رياض زلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره،ص 19

[1]سمير كامل محمد عيسى ،"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة ألرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة اإلسكندرية ، العدد 2 ،المجلد رقم 45 ،يوليو 2008 ، ص:2

[1]شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، 2005، ص. 212.

[1]عالم عبد الله، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و افاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص4

[1]عالم عبد الله، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، مرجع سبق ذكره ، ص9

[1] عباس حميد التميمي، آليات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة المملوكة للدولة، بحث متاح على الموقع الإلكتروني www .wazaha iq/search-web /mu-hasbe/2doc/29-04-2021/13 :302021-04-29/13 :30.

[1]عباس حميد التميمي، مرجع سبق ذكره.ص27

[1]عبد الباري مشعل، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، يومي: 26-27 ماي 2010، مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE) ، ص. 4.

[1]عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرة ، بغداد، 1998 ، ص 42.

[1]عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص. 419.

[1]عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة (اتحاد المصارف العربية، 2005 ،(ص.51

[1]عز الدين فكري تهامي، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

[1]قرواني أسامة، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و االفصاح المحاسبي"، مر جع سبق ذكره، ص:12

[1] لمجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزة، عمان، 2003، ص 153.

[1]مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الترجمة العربية، www.cipe-arabia.org، ص6 10: 13/ 26-04-2021

[1]مجد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006،ص. 15.

[1]محمد إبراهيم عبد السالم التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993, ص.28

[1]محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2010، ص. 971.

[1]محمد أبو نصار،جمعة حميدات، معايير البلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الاردن، 2008 ، ص10

[1]محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها – مع إشارة لنمط تطبيقها في مصر، سلسلة منشورات بنك الاستثمار القومي، القاهرة، جوان 2007، ص، 6.

[1]محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص.165

[1]محمد عطية مطر،دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العممي الميني الخامس حوث: التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان ، ص، 463.

[1]مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود ، ملتقى تحت عنوان : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية - المركز الجامعي بالوادي، جانفي، 2010 ،ص 3

[1]هوام جمعة، لعشوري نوال، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية "، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، الجزائر ، ص- ص: 10 - 11.

[1]يوسف عليان الشويكي، "أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية – دراسة ميدانية على البنوك التجارية-"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 30،2014 المجلد.182.01.ص

[1]يونسي صبرينة،و آخرون "الحوكمة و تحسين أداء المؤسسات"(ورقة بحث غير منشورة قدمت في الملتقى الدولي حول ":دور الحكم الراشد في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"،سكيكدة ، 05/ 04/ديسمبر 2007،)ص.2

1حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، مرجع سبق ذكره، ص:79

www.iefpedia.com/arab/28198 19-04-2021 /20:14

[1]أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبة مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2007، ص-ص9-4/10.

[1] إقبال عدنان الشريف، وعماد محمد أبو عجيلة، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السابع لجامعة الزرقاء الخاصة حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات- الفرص- الآفاق، الزرقاء - الأردن، يومي: 3- 5 نوفمبر 2009، دون صفحة.

[1] جليل طريف، تعثر الشركات في بعض الدول العربية وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، مؤتمر : لماذا تنهار بعض الشركات؟ التجارب الدولية والدروس المستفادة لمصر ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، عن الموقع الالكتروني www.cipe-egypt.org :2021-04-12 /10 12:

[1]رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، ط2، 2006، صص 146- 147.

ص، 186.

[1]عبد الوهاب نصر، وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006 - 2007، ص. 17.

[1]عبيد بن سعد المطيري، هل تعيد الثقة في الشركات العامة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 34، السنة التاسعة، جوان 2002، ص78.

[1] عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص. 105.

[1]كمال بوعظم، وعبد السلام زايد، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية من وقوع الأزمات - مع الإشارة إلى دافع الحوكمة في بيئة الأعمال الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر ، يومي: 18-19 نوفمبر 2009، ص27.

[1] مها محمود رمزي ريحاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

الملخص:

تقوم هذه الدراسة بإبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية باعتبارها تحل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام و المشاكل المالية بشكل خاص ومن بينها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية شركات الوطنية.

وهذا من خلال تقييم درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة و كذا آلياتها والتي تتمثل في المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، جودة المعلومات المالية.

Summary :

This study highlights the contributions of corporate governance in achieving the quality of financial information as it solves many problems that companies face in general and financial problems in particular, including the loss of confidence and credibility in the financial information of national companies.

This is by evaluating the degree of commitment to the principles of governance as well as its mechanisms, which are the internal audit, the board of directors, the audit committee, and the external audit. This study concluded that there is a close relationship between corporate governance and financial information, so that the principles and procedures of governance play a major role in the development of the accounting profession, and this in turn is reflected in the level of quality of financial information.

Keywords: corporate governance, quality of financial information.